

(مستخرج)

رِصْفُ الْمَعَاوِرَةِ

بِجِلْدٍ عِلْمِيَّةٍ مَعْلَمَةٍ رُبْعٍ سَنَوِيَّةٍ

تَصَدْرُهَا

لِجَمْعِيَّةِ الْمَصْرِيَّةِ لِلْاِقْتِصَادِ وَالسِّيَاسَةِ الْاِحْصَاءِ وَالنَّشْرِ

إِدَارَةُ الدِّينِ الْعَامِ الْخَارِجِيِّ دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ عَلَي مِصْرٍ

فِي الْفَتْرَةِ مِنْ (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٧/٢٠١٨)

د / هَيْثَمُ عَيْسَى عَلِيُوهُ زَهْرَانُ



يُولِيُو ٢٠٢١

الْعَدَدُ ٥٤٣

السَّنَةُ الْمِائَةُ وَاثْنِي عَشْرَةَ

الْقَاهِرَةُ

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

Foreign Debt Management Applied Study for Egypt

During the Period of 2000/2001- 2017/2018 Prepared by

Dr. Haitham Essa Elewa Zahran



July 2021

No. 543

CXII itème Année

Le Caire

إدارة الدين العام الخارجي دراسة تطبيقية علي مصر في الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٧/٢٠١٨)

د / هيثم عيسي عليهو زهران

المقدمة

احتلت قضية الدين العام الخارجي الكثير من اهتمام الاقتصاديين و السياسيين , وغيرهم من فئات المجتمع لما لها من أهمية كبيرة , و تؤثر هذه المشكلة علي كافة طبقات الشعب و فئاته حيث إن عبء ذلك الدين يقع تحت مظلته كل من ينتسب للدولة .

و تشكل المديونية الخارجية عبئاً علي عاتق الدول النامية و حاجزاً أمام تحقيق مشروعات التنمية التي تستهدفها . و قد ظهر بشكل واضح التضائل الكبير في المساعدات الثنائية الرسمية و تمويل الهيئات الدولية في الآونة الأخيرة , كذلك فإن بعض الدول النامية بدأت تواجه تحويلاً سالباً لمواردها المالية و ضعف في قدرتها علي تمويل استثماراتها المحلية .

و تحتاج عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلي مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية , ولا سيما بعد تبنيها سياسات تنموية تتجاوز الامكانيات التي تسمح بها مدخراتها المحلية و حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية , من أجل تقليل مشكلاتها الاقتصادية المتعددة و تعزيز نموها , ورفع مستوى معيشة مواطنيها , وقد لجأت هذه الدول إلي الاستعانة برأس المال الاجنبي و لاسيما في عقد السبعينات , إذ تدافعت هذه الدول علي أبواب الدول الغنية و المؤسسات المالية الدولية و البنوك التجارية , من أجل الحصول علي قروض بالعملات الأجنبية , في الوقت التي كانت تعاني فيه هذه المؤسسات المالية من فائض كبير من العملات الأجنبية التي أودعت فيها , فكان من الضروري إيجاد فرص لاستثمارها مما دفع البلدان النامية إلي الاعتماد غير المتناهي علي تدفق القروض الخارجية , ولقد أخذت المديونية الخارجية للدول النامية تكتنف الوضع الاقتصادي و المالي العالمي بصورة متزايدة , حيث أصبحت تلك المديونية مصدر قلق متزايد لما تسببه من ضغط علي الاقتصاديات في الدول الدائنة و المدينة .

أهداف البحث

تحليل هيكل المديونية الخارجية في مصر سعياً لتحقيق الاستفادة القصوي من مصادر التمويل المتاحة .

دراسة عبء الدين العام الخارجي والآثار الاقتصادية المترتبة عليه في مصر .

دراسة الأسباب المؤدية إلي تفاقم الدين العام الخارجي في مصر .

مدي فاعلية القروض الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

فروض البحث

١- إن القروض الخارجية تعد ضرورة للدول النامية من أجل التنمية الاقتصادية .

٢- حجم القروض الخارجية المقدمة من قبل المنظمات الدولية و الدول الدائنة للدول المدينة يعكس مصالح الدول الدائنة .

٣- امكانية حدوث آثار سلبية تنتج عن الدين العام الخارجي في حالة توجيه للقطاع الاستهلاكي بدلاً من القطاع الانتاجي .

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته مما يلي :

١- دراسة المكاسب التي تترتب علي الاستدانة الخارجية .

٢- تعتبر المديونية الخارجية إحدى أهم المشكلات الراهنة التي تعاني منها البلدان النامية .

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث فيما يلي :-

١- مدي الحاجة إلي المديونية الخارجية أو زيادتها .

٢- حدود المديونية التي تلائم طبيعة الاقتصاد الوطني .

٣- الدور الذي أدته القروض الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المصري .

ويتناول هذا البحث إدارة الدين العام الخارجي بالتطبيق علي مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٧/٢٠١٨ , وذلك في فصلين

الفصل الأول : الملامح العامة للدين العام الخارجي والمفاهيم المتعلقة به .

الفصل الثاني : تطور الدين العام الخارجي في مصر .

الفصل الأول

الملامح العامة للدين العام الخارجي و المفاهيم المتعلقة به

قفزت مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية في السنوات الأخيرة إلي مكان الصدارة في العلاقات الدولية، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية والتي مرت بها هذه الدول، و لقد استلزمت تلك المديونية تخصيص جزء كبير من الموارد لخدمة أعباء الديون، الأمر الذي أدى إلي تعثر عمليات التنمية الاقتصادية، ووضع صانعي القرار في مضيق الطرق بين حق الدائنين في سداد الديون وحق الشعب في التنمية.

و تعتبر مشكلة الدين العام الخارجي من أعقد المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري، وسبب ذلك أنه إذا قامت الحكومة المصرية بدفع المستحقات من فوائد وأصل دين فإن ما يتبقى من حصيلة العملات الأجنبية لا يكفي لتمويل الواردات الضرورية. ومعنى ذلك وجود عجز دائم في المواد الغذائية الأولية مما يؤدي إلى إختلال الجهاز الإنتاجي وتسارع معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو. وإذا قررنا إعطاء أولوية لاحتياجاتنا الغذائية والإنتاجية فإن معنى ذلك التوقف كلياً أو جزئياً عن الدفع مما يؤدي إلى إهدار أهليتنا الإقتصادية وصعوبة الحصول على تمويل خارجي فيما بعد^(١)، ويتناول هذا الفصل الملامح العامة للدين الخارجي و المفاهيم المتعلقة به و ذلك في مبحثين وهما:

المبحث الأول: ماهية الدين العام الخارجي

المبحث الثاني: أسباب الدين العام الخارجي والآثار المترتبة عليه.

(١) د. سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، الجزء الثاني، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٤، ص ١٨٤.

المبحث الأول ماهية الدين العام الخارجي

يتناول هذا المبحث ماهية الدين العام الخارجي وذلك علي النحو التالي :

أولاً : مفهوم الدين الخارجي :

يعرف البنك الدولي الديون الخارجية بأنها « تلك الديون التي تسدد لمقرضين رسميين من الخارج بعملة أجنبية أو بسلع وخدمات , وتكون مدة سدادها الأصلية أو الممتدة أكثر من سنة و التي تعتبر التزاماً مباشراً علي شخصية اعتبارية عامة في الدولة المدينة أو بضماتها»^(١)

كما يعرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي استدامة الدين الخارجي علي أنها « الوضع الذي يكون فيه المقترض قادراً علي الاستمرار في مديونيته دون المساس بتوازن الإنفاق و الدخل في المستقبل »^(٢) و فيما يلي بيان بمناهج قياس استدامة الدين العام الخارجي :

١- المنهج الأول : المنهج القياسي لصندوق النقد الدولي :-^(٣)

يتبع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي منهجاً قياسياً لتقييم استدامة الدين العام الخارجي و ذلك عن طريق وضع خطوات لرسم إطار عام (قياسي) لاستدامة الدين العام الخارجي .

وتكون الخطوة الأولى عبارة عن بناء مخطط مستقبلي لكل دولة , يوضح التوقعات الخاصة بكل مؤشر يؤثر في حجم المديونية الخارجية مثل : أسعار الفائدة , سعر الصرف و معدل التضخم , اما الخطوة الثانية فهي عبارة عن استخدام طريقة المحاسبة لقياس تطور حجم المديونية الخارجية علي مدي خمس سنوات مقبلة نسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي , وتكون الخطوة الثالثة باختبار الحساسية للصدمات الاقتصادية الخارجية و الداخلية التي تؤثر علي المؤشرات المتوقعة في الخطوة

(١) د. إيمان محمد شريف محمد طاهر عليش , نحو نموذج لقياس استدامة الدين الخارجي - دراسة مقارنة بين مصر و الدول النامية , رسالة دكتوراة , كلية التجارة - جامعة عين شمس , ٢٠٠٨ , ص ٦ .

(2) IMF.Policy Development and Review DePartment . "Assessing sustainability" May .28.2002. PP1-40.

(3) Charles Wyplosz . "Debt sustainability Assessment :The IMF Aooroach and Alternatives".HEI ep . No.03/2007.p 1-35

الأولي , ويتم اختبار الصدمات علي ثلاث مؤشرات و هي سعر الفائدة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و رصيد الحساب الجاري, و أما الخطوة الرابعة فهي تكون بعد تحليل نتائج اختبار استدامة المديونية الخارجية , و فيها يمكن التوصل إلي التقييم الخاص بهذه المديونية اي إذا كان مستواها مرتفع و يتطلب العمل علي خفضه , أم أن هذا المستوي في الحدود الآمنة و أن الدولة تستطيع الاستمرار في سداد المديونية دون الحاجة إلي اللجوء إلي إعادة جدولة أو التأثير في معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل .

٢- المنهج الثاني : الرصيد الأولي المثبت للدين

و يطرح هذا الأسلوب تساؤلاً مضاده , ما هو مستوي الميزان التجاري الذي يمكن عنده ثبات أو استقرار معدل الديون و الهدف منه إما تثبيت المديونية عند مستواها الحالي أو عند أي مستوي مرغوب فيه , و ميزة هذا الأسلوب أنه بسيط و يتميز بالشفافية و يسهل تطبيقه لأنه يتطلب عدد قليل من الافتراضات , فهو يرصد المعدل الحالي للدين نسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي و يقوم بعدها بحساب الرصيد الأولي الذي يجعل هذا المعدل دائم الثبات و الاستقرار, فأهم افتراضين لهذا المنهج يتعلقان بتطور معدل سعر الفائدة الحقيقي و معدل النمو المتوقع أو المحتمل .^(١)

المنهج الثالث : اختبار الأثر الضاغط للمخاطر علي المديونية^(٢)

هذا المنهج يتنبأ باحتمالية المخاطر المختلفة الممكن حدوثها و تؤثر في استدامة المديونية , و توجد ثلاث خطوات في هذا المنهج , أما الخطوة الأولي فهي تفترض وجود ترابط بين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاستدامة , و هي سعر الفائدة الحقيقي و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي و رصيد الميزان التجاري, و أما الخطوة الثانية فهي تأخذ كل افتراضات العلاقات الترابطية و المتغيرات و وضع التصورات التي يمكن حدوثها في الاستدامة عند كل توليفة من الصدمات الاقتصادية , و أما الخطوة الأخيرة فتتمثل في ربط التطور في حجم الدين مع كل توليفة احتمالية للصدمات الاقتصادية مع احتمالية حدوث هذه الصدمات .

(1) IMF CountryReport .Egypt .no op .cit . 06 /253 July 2006 .pp .22 -30 .

(2) Garcia Marci co and Roberto Rigobon "A Risk Management approach to Emerging markets Sovereign Debet sustainability , with an Application to Brazilian Data " MIT press: PP. 163 -188

المنهج الرابع : منهج تقييم دالة رد فعل السياسة الاقتصادية في مواجهة الصدمات

يعتمد هذا المنهج علي فرضية أن استدامة الدين يمكن الوصول لها طالما أن هناك مؤسسات مالية داخل الدولة تستطيع التعامل مع الصدمات التي تواجه اقتصادياتها , ويكون رد فعلها تجاه هذه الصدمات هو سياسات سليمة تستوعب هذه الصدمات .

و تلجأ الدول للإقتراض الخارجي عندما تكون غير قادرة علي توفير الأموال من المصادر الداخلية و تتعهد الدولة بدفع القروض مضاف إليها الفوائد . و تحصل الدولة علي القروض الخارجية من حكومة أجنبية او من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج , ويكون الهدف من الاقتراض الخارجي هو حاجة الدولة لرؤوس الأموال نتيجة لعدم كفاية مدخراتها الوطنية لتسديد العجز في موازنتها العامة و موازنتها الجارية , ولتغطية العجز في ميزانها التجاري .^(١)

ثانياً : فجوة الموارد المحلية و مبررات الاقتراض الخارجي

تأتي الحاجة للإقتراض الخارجي للبلاد النامية , بسبب وجود فجوة الموارد المحلية , وهي الفجوة بين معدل الاستثمار المطلوب لتحقيقه للوصول إلي معدل النمو المستهدف و بين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة , و عندما تكون الموارد المحلية المتاحة أقل من أن تقوم بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب ؛ فإن الدولة في هذه الحالة تلجأ للقرض الخارجي .^(٢)

ثالثاً: أنواع القروض الخارجيه

يمكن تقسيم القروض الخارجيه إلي تقسيمات مختلفة من حيث الجهة التي تصدر القرض , أو من حيث الجهة التي تتلقي القرض , أو من حيث الغرض من القرض , أو من حيث شروط القرض , أو من حيث مدة القرض .

أ- أنواع القروض تبعاً لمصدر القرض:

تنقسم القروض الخارجيه طبقاً معيار الجهة المانحة للقرض إلي ديون رسمية و

ديون تجارية

(١) ادم مهدي أحمد , مفاهيم المالية العامة , بدون ناشر , ١٩٩٠ , ص ٦٨ .
(٢) لمياء فاروق مهدي , أزمتا المديونية الدولية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر , رسالة ماجستير , كلية التجارة - جامعة عين شمس , ٢٠٠٥ , ص ٤ .

القروض الخارجية العامة الرسمية

وهي تلك القروض التي تقوم بتقديمها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصناديق التنمية المختلفة سواء كانت اقليمية أو دولية , وتتميز هذه القروض بأنها قروض ميسرة من حيث طول مدة القرض , و جود فترة السماح , وكذلك انخفاض معدل الفائدة .^(١)

وتنقسم القروض الخارجية العامة الرسمية إلي القروض الرسمية الثنائية المعقودة مع الحكومات الأجنبية , والقروض الرسمية المعقودة مع المنظمات متعددة الأطراف .

وتتمثل أهم المنظمات الدولية متعددة الاطراف التي تعقد معها الدول النامية هذا النوع من القروض في مجموعة البنك الدولي , وهي تشمل علي البنك الدولي للتمير والتنمية ووكالة التنمية الدولية و البنك الأمريكي العالمي للتنمية , و مجموعة البنوك الإقليمية و تشمل البنك الأفريقي للتنمية و البنك الآسيوي للتنمية و البنك الأمريكي للتنمية , والمنظمات الأوروبية المتعددة الاطراف وتشمل علي صندوق التنمية الأوروبية و بنك الاستثمار الأوربي , ووكالات منظمة الأمم المتحدة وتشمل علي برنامج الأمم المتحدة للتنمية وهيئات آخري .^(٢)

و تعد المنظمات السابق ذكرها جزءاً رئيسياً من سوق الاقراض طويل الأجل , و الملاحظ علي هذه الهيئات أنها تعمل طبقاً للقواعد التجارية التي تحكم أي مشروع خاص والتي تهدف إلي تعظيم حجم أرباحه , وتراعي مجموعه من القواعد الخاصة بأسواق رؤوس الأموال طويلة الأجل , فهي تفرض مثلاً في الأحوال التي يكون السداد فيها مضموناً , وهذا يتوقف مركز الدولة الاقتصادي , و علي موقفها من تسديد ديونها في الماضي و علي توقعات المستقبل , فتقوم بإرسال بعثات إلي الدول التي سوف تقرضها و تقوم هذه البعثات بعمل الدراسات اللازمة .^(٣)

(١) Global Development Finance, Harnessing Cyclical Gains for Development .Imf

Summary and Country Tables 2004 .P xv

(٢) د...رمزي زكي , " أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث " , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , ١٩٧٨ , ص ٢٨٧ .

(3).Philip pe and Boilleeau the choice Between External And Domestic Debt in Finance Budget Deficits .IM f working paper . May 2002 . p4

٢) القروض الخارجية من الهيئات الأجنبية الخاصة

و هي القروض التي تأتي من مؤسسات استثمارية خاصة و تخضع في انسيابها للبلاد النامية لقرارات أصحاب هذه الأموال أو من ينوب عنهم في تشغيلها , وهي تشمل علي قروض الصادرات و تسهيلات الموردين , و الاقتراض من البنوك التجارية و بيوت التمويل الخاصة بالإضافة إلي طرح سندات للإقتراض في الأسواق الدولية. (١)

ب- أنواع القروض من حيث الغرض منها

تنقسم القروض الخارجية من حيث الغرض منها إلي القروض الخارجية المنتجة, و هي القروض التي تستخدم في شراء و بناء وسائل الإنتاج و ينجم عن استخدامها حدوث زيادة أو توسع في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي للبلد المدين , و القروض الخارجية غير المنتجة , وهي التي لا تسهم في زيادة أو توسيع الطاقات الإنتاجية للبلد المدين , و ذلك كالقروض التي تستخدم لشراء السلع الاستهلاكية. (٢)

ج- أنواع القروض تبعاً لشروط القرض

تتنوع القروض الخارجية وفقاً لشروط القرض و هي مدة القرض و سعر الفائدة و فترة السماح إلي القروض التي تعقد لفترات طويلة و بسعر فائدة منخفض و تزيد فيها فترة السماح , و القروض التي تعقد لفترات قصيرة و بسعر فائدة مرتفع و تقل فيها فترة السماح. (٣)

د- أنواع القروض الخارجية من حيث مدة القرض .

تتنوع القروض الخارجية من حيث مدة القرض إلي القروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل و طويلة الأجل. (٤)

رابعاً : قدرة الاقتصاد القومي علي خدمة الديون الخارجية:

يقصد بقدرة الدولة علي خدمة الديون الخارجية مدي تحمل الاقتصاد القومي الأعباء الناشئة عن الاقتراض الخارجي و التي تتمثل في الفوائد السنوية و أقساط

(1) Global Development Finance.Harnessing Cyclical Gains for Development Imf Summary and Country Tables op.ct. p. xviii

(٢) لمياء فاروق مهدي , « أزمات المديونية الدولية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر » , مرجع سبق ذكره , ص ١٤ .
(٣) عبد العاطي السيد البهواشي , « تطور ديون مصر الخارجية و مؤشراتنا » , الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع , مجلة ربيع سنوية , العدد ٦ , ٤ أكتوبر ١٩٨٦ , ص ١١ .

(٤) حسين السيد حسين محمد القاضي , « إدارة الدين العام الخارجي - دراسة مقارنة » , دار النهضة العربية , ٢٠٠٢ , ص ١٩ , ١٨ .

الاستهلاك بالعملات الأجنبية .^(١) ، وفيما يلي بيان بمحددات طاقة الدولة علي خدمة ديونها الخارجية في الأجلين القصير والطويل .

١- محدّدات طاقة الدولة علي خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير

ترتبط قدرة الدولة علي خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير ارتباطاً وثيقاً بالسيولة أي بمدى كفاية وملائمة وسائل الدفع والاحتياطات الدولية التي تمتلكها الدولة المدينة لمواجهة الالتزامات الخارجية في الأجل القصير . ويمكن تقسيم العوامل المحددة للسيولة الدولية إلي عوامل ذات طبيعة متقلبة ، وعوامل ذات طبيعة تعويضية ، وعوامل ذات طبيعة جامدة .^(٢)

أ- العوامل ذات الطبيعة المتقلبة

وتتمثل هذه العوامل في تلك المتغيرات التي تؤثر في قدرة الاقتصاد القومي علي الوفاء بالتزاماته الخارجية عن طريق ما تدره من عملات أجنبية ، ولكنها تتسم بأن حصيلة النقد الأجنبي المتأتي منها يتصف بعدم الثبات والاستقرار مما يصعب التكهّن بحجمها مستقبلاً لما تتأثر به من عوامل خارجية يصعب التحكم بها في الأجل القصير ، ومن أهم هذه العوامل هي حصيلة الصادرات ، إذ أن تعرض حصيلة الصادرات إلي التقلبات المختلفة إنما يعرض قدرة هذه البلاد علي سداد ديونها الخارجية للارتفاع أو الهبوط تبعاً لحالة هذه الحصيلة .

كما أن غياب رؤوس الأموال الأجنبية علي اختلاف أنواعها مثل القروض و المساعدات التي تحصل عليها الدول النامية يعد من العوامل المتقلبة. وذلك لأن انسياب هذه الأموال إلي الدول النامية تنتابه موجات ارتفاعية وموجات انخفاضية ، طبقاً لحالة الدورة الاقتصادية بالبلاد المتقدمة المقرضة ؛ ولذلك لا تستطيع البلاد المدينة أن تتنبأ دقيقاً بحجم الموارد الأجنبية المتوقع أن تحصل عليها من خلال هذا المصدر .^(٣)

و يعد أيضاً من العوامل ذات الطبيعة المتقلبة الزيادة لمفاجئة في استيراد السلع والخدمات ، و ارتفاع أسعارها مع انخفاض حجم و أسعار الصادرات نتيجة الطلب

(١) د.علي لطفي ، «اقتصاديات المالية العامة» ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) كليات فاروق مهدي ، «أزمات الديون الدولية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر» ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٣) د. إيمان محمد شريف محمد طاهر عليش ، «نحو نموذج لقياس استدامة الدين الخارجي - دراسة مقارنة بين مصر والدول النامية» ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ - ٢٩ .

عليها ، فكل هذه العوامل تؤدي إلي زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، وزيادة التبعية الاقتصادية. والسياسية للخارج .^(١)

ب- عوامل ذات طبيعة تعويضية

يقصد بهذه العوامل تلك المصادر المختلفة من النقد الأجنبي التي يمكن للاقتصاد القومي اللجوء إليها في الأجل القصير لتعزيز ودعم قدراته علي الوفاء بالتزاماته الخارجية حينما يحدث عجز أو نقص طارئ في حصيللة الدولة من العملات الأجنبية ، وبشرط أن ترد الدولة هذه الحصيللة عندما تنتهي هذه الظروف .^(٢)

ومن أبرز هذه العوامل الاحتياطات الدولية ، السحب من صندوق الدولي خارج حدود الشريحة الذهبية ، والواردات القابلة للضغط ، وهي تشمل الطائفة من السلع والخدمات التي تستوردها الدولة من العالم الخارجي و تتسم بأنها كمالية مثل السيارات وأجهزة التكييف .

ج- عوامل ذات طبيعة جامدة

ويعد أحد هذه العوامل الاستيرادات الضرورية من المواد الغذائية و الوسيطة و المعدات الانتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار ، إذ أنها تدخل ضمن الاستيرادات التي لا يمكن الاستغناء عنها ، مما يتطلب تخصيص مقدار من حصيللة العملات الأجنبية ، لتغطية ذلك المستوي من الاستيرادات.^(٣)

كما تعتبر خدمة الديون الخارجية أحد البنود غير قابلة للضغط ، والجزء الأكبر من هذه المدفوعات محدد بشكل تعاقدى و ليس من السهولة تغيير شكل التعاقد في الأجل القصير حينما تتعثر الدولة في عملية السداد ، ويتوقف مدي عبء هذه المدفوعات علي ثلاثة أمور هامة ، وهي حجم الدين الخارجي ، فكلما كان ديون الدولة كبيرة فإن حجم مدفوعات خدمتها سيكون كبيراً ، و هيكل الديون الخارجية أي توزيع هذه الديون فيما بين القروض الرسمية الميسرة طويلة الأجل و

(١) علي طالب شهاب ، « أهم التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة و انعكاسها علي التنمية العربية » ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٣ .

(٢) د.رمزي زكي ، « الديون والتنمية - القروض الخارجية و آثارها علي البلاد العربية » ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، أغسطس ، ص ٤٠ .

(٣) علي محمد محمود الشبلي ، « كفاءة استخدام الدين الخارجي في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٨) » ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ ، ص ٤٢ .

القروض قصيرة الأجل ، ومدي قوة و تطور قطاع الصادرات ، فكلما كان هذا القطاع قويا ، فإنه من الممكن مواجهة أعباء الديون الخارجية بسهولة .^(١)

٢- محددات طاقة الدولة علي خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل

ترتبط طاقة الدولة علي خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها الدولة المدينة وبسرعة و مسار عملية التنمية ، و بمعني آخر فإن هذه الطاقة تتوقف علي معدل الادخار المحلي ، و معدل الاستثمار ، و معدل نمو الدخل القومي ، معدل نمو الصادرات ، و معدل نمو الواردات ، ونسبة العجز في ميزان المدفوعات إلي الناتج المحلي الإجمالي .^(٢)

خامساً : مزايا و عيوب القروض الخارجية

يوجد للقروض الأجنبية مزايا و عيوب عديدة و يتضح ذلك فيما يلي :^(٣)

١- مزايا القروض الخارجية :

يتوافر للقروض الخارجية المزايا الآتية :

أ- توفر القروض العديد من الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ، خاصة مع وجود فجوة الادخار ، و من ثم تتيح الفرصة لزيادة معدل النمو الاقتصادي .

ب- تساعد علي إعادة توزيع الموارد الاقتصادية ، بحيث يتم زيادة الاستثمار و الانتاج وذلك عن طريق زيادة الاستيراد و زيادة التكوين الرأسمالي من خلال استيراد السلع الرأسمالية ، إذ أن قدرة الدولة علي الاستيراد تعد متغيراً استراتيجياً يحكم مستويات الإنتاج و الاستهلاك و الاستثمار .

٢- عيوب القروض الخارجية :

أ- القروض الخارجية تؤثر سلباً علي صرف عملة الدولة المقترضة حيث تنخفض بالنسبة للعمالات الأجنبية عند حلول آجال التسديد إذا لم تحقق الفوائض المطلوبة لسداد الدين و الفوائد المستحقة .

(1) The World Bank. World Debt- External Debt of Developing Countries Washington D.C 1982/83 .p xif.

(٢) د. إيمان محمد شريف محمد طاهر عيش ، « نحو نموذج لقياس استدامة الدين الخارجي - دراسة مقارنة بين مصر و الدول النامية » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٣) علي محمد محمود الشبلي ، « كفاءة استخدام الدين الخارجي في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٨) » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

ب- تتطلب القروض الخارجية تحقيق فوائض لتسديد المبالغ والفوائد المستحقة مستقبلاً و في هذا المجال لابد من الاستناد إلي معايير الجدوي الاقتصادية و الأولوية في اختيار المشاريع الممولة بالقروض الأجنبية من أجل التمكن من سداد هذه القروض في المستقبل .

ج- القروض الأجنبية سلاح بيد الدولة المقرضة للتدخل في شئون البلد المقترض خاصة عند اللجوء للاقتراض لتمويل السلع الضرورية .

سادساً :الحدود الآمنة للدين العام الخارجي

نظرا للاختلافات القائمة بين الدين العام المحلي والديون الخارجية ، فإن رجال السياسة والاقتصاد قد تحدثوا عن الحدود الآمنة للدين الخارجي ولم يفعلوا ذات الشيء بالنسبة للدين العام المحلي . ومن المعروف أن معايير المديونية تتم إما بمقارنة رصيد الدين مع الناتج المحلي الإجمالي أو بمقارنة الفوائد المستحقة وأقساط أصل الدين إلى حصيللة الصادرات . وبالنسبة إلى علاقة رصيد المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن الحدود الآمنة هي ١٥٠٪ أي ألا يزيد الأول عن مرة ونصف الثاني . وإذا أريد مزيد من التحوط فيمكن اعتبار الحدود الآمنة للمديونية إلى ١٠٠٪ أي ألا يزيد رصيد المديونية الخارجية عن مستوى الناتج المحلي الاجمالي في أي سنة من السنوات ^(١) . ويوضح الجدول التالي تطور الدين العام الخارجي والناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٦ .

(١) د.سلطان أبو على ، مذكرات في اقتصاديات المالية العامة (الزقازيق :المؤلف ،يناير ٢٠٠٠) ، ص ٢٨٣ .

جدول رقم (١)

تطور الدين العام الخارجي في مصر والنتائج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)

السنة	الدين الخارجي بالمليار دولار	النتائج المحلي الإجمالي بالمليار جنية	معدل نمو الدين الخارجي	معدل نمو الناتج المحلي
2000/2001	26.6	358.7	7.3-	5.4
2001/2002	28.7	378.9	7.9	5.6
2002/2003	28.7	417.5	-	10.1
2003/2004	28.9	485.3	0.7	16.2
2004/2005	28.9	538.5	-	11
2005/2006	29.6	617.7	2.4	14.7
2006/2007	29.9	744.8	1.01	20.5
2007/2008	33.9	895.5	13.4	20.2
2008/2009	31.5	1038.2	7.1-	16
2009/2010	33.7	1206.6	6.6	15
2010/2011	34.9	1307.1	3.6	13
2011/2012	34.4	1508.5	1.4-	10.02
2012/2013	43.2	1539.6	25.6	2.06
2013/2014	46.1	1770	6.7	14.9
2014/2015	48.1	1863.16	4.3	5.26
2015/2016	55.8	1905.2	16	2.25
2016/2017	79	1974.18	41.7	3.62

المصدر: البنك المركزي المصري التقارير السنوية للفترة (٢٠١٧/٢٠١٦ - ٩١/٩٠).

يتضح لنا من الجدول رقم (١) أن معدل نمو الدين الخارجي في تذبذب مستمر فقد بلغ -٧,٣% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم زاد وبلغ ٧,٩% في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلي أن جاء في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حيث انخفض وبلغ ٠,٧% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وظل علي هذا النحو تارة يرتفع وتارة ينخفض حتي بلغ ٤,٣% في عام ٢٠١٤/٢٠١٥, ثم زاد في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وبلغ ١٦%, ثم قفز قفزة هائلة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وبلغ ٤١,٧%.

ويتضح أيضا من الجدول رقم (١) أن الدين الخارجي كان في زيادة مستمرة في أغلب سنوات الدراسة فقد بلغ في ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٢٦,٦ مليار دولار وظل علي هذا النحو إلي أن بلغ ٣٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ثم انخفض وبلغ ٣١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم زاد وبلغ ٣٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وظل علي هذا النحو حتي بلغ ٧٩ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

المبحث الثاني

أسباب الدين العام الخارجي والآثار المترتبة عليه

يتناول هذا المبحث أسباب الدين العام الخارجي والآثار المترتبة عليه وذلك علي النحو التالي :

أولاً: الأسباب المؤدية إلي الاقتراض الخارجي في الدول النامية

يوجد مجموعة من العوامل الخارجية و العوامل المحلية تؤدي إلي الاقتراض الخارجي في البلاد النامية تتلخص فيما يلي :^(١)

١- العوامل الخارجية المؤدية إلي الاقتراض الخارجي في الدول النامية :

أدت العوامل الخارجية إلي تفاقم عجوزات موازين المدفوعات في البلاد النامية و بالتالي زيادة حجم الاقتراض سنة بعد أخرى و تتلخص أهم العوامل و الأسباب الخارجية فيما يلي :

أ- تدهور شروط التبادل التجاري :

و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الواردات و انخفاض أسعار الصادرات في غير صالح الدول النامية , و كذلك ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية من الآلات و المعدات و وسائل النقل و غيرها , بالإضافة إلي ارتفاع أسعار الخدمات الدولية للنقل البري و البحري و التأمين .

ب- ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض الخارجية و زيادة أعبائها الخارجية :

فقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض الخارجية التي حصلت عليها الدول النامية , خاصة القروض التجارية إلي ارهاق مالي شديد عند تسديد فوائد و أقساط هذه القروض , في الوقت الذي تعرضت فيه موارد النقد الأجنبي المخصصة لخدمة الديون الخارجية في تلك الدول للتدهور و التقلب .^(٢)

ج- تقييد حرية الدول المدينة في استخدام حصيلة القروض الخارجية :

حيث ترتبط معظم القروض الخارجية بتمويل مشروعات محددة أي تمويل شراء سلع و خدمات معينة من الدول المقرضة , وهو ما يؤدي إلي أن مؤسسات التمويل

(١) د. إيمان محمد شريف محمد طاهر عليش , « نحو نموذج لقياس استدامة الدين الخارجي - دراسة مقارنة بين مصر و الدول النامية » , مرجع سبق ذكره , ص ٢٤-٣١ .

(٢) د. سعيد النجار , « المشاكل الاقتصادية الدولية الرئيسية و انعكاساتها علي الاقتصاد العربي » , دار الرازي , ١٩٩٠ , ص ٥٩ .

الدولية تسعى إلي تحقيق المصالح التجارية والسياسية والاستراتيجية الخاصة بها , مما يؤثر بالسلب علي فاعلية القروض الخارجية .

د - سياسات الدول الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية :

فقد أدي ضعف مركز البلاد النامية في منظمات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) بسبب ضآلة حصص في هذه الدول في رأس مال هاتين المنظمتين , الأمر الذي أدي إلي اضعاف تأثيرها في إدارة و توجيه هاتين المنظمتين و قتل من حجم القروض الميسرة غير المشروطة لها من تلك المنظمتين , مما جعلها تلجأ إلي مصادر الاقتراض الخارجي الأخرى ذات التكلفة المرتفعة .

٢- العوامل المحلية المؤدية إلي الاقتراض الخارجي في الدول النامية

أ- وجود فجوة الموارد المحلية :

وفجوة الموارد المحلية هي الفجوة بين معدل الاستثمار و بين معدل الادخار المحلي , وغالباً ما تكون فجوة الموارد المحلية عاجزة عن الوفاء بمعدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق معدلات التنمية المستهدفة^(١), وتؤدي هذه الفجوة إلي الاتجاه المتزايد نحو القروض الخارجية لدفع عجلة التنمية .

ب- التضخم المحلي :

تتسم اقتصاديات الدول النامية بوجود موجات تضخمية بها , وهو ما يؤدي إلي الاقتراض الخارجي , نظراً لوجود علاقة وثيقة بين التضخم و الاقتراض الخارجي .

ج- العجز الدائم في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات :

أدي العجز الدائم في الموازنة العامة نتيجة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة إلي الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز , كما أدي أيضاً العجز في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات إلي زيادة المديونية الخارجية .^(٢)

د - غياب السياسة السليمة للاقتراض الخارجي

تفتقد البلاد النامية وجود سياسة واضحة حول حدود و طبيعة و مجالات الاستخدامات الرشيدة للقروض الخارجية , إضافة إلي عدم وجود تصور عن كيفية

(١) د. رياض صالح أبو العطا , « ديون العالم الثالث علي ضوء أحكام القانون الدولي » , الطبعة الأولى , دار النهضة العربية , ١٩٩٢ , ص ١٥١ .

(٢) زينب حسين عوض الله و مجدي محمود شهاب , « الاقتصاد السياسي » , مركز الكتاب للمدعم , ٢٠٠١ , ص ٢٢٤ , ٢٢٩ .

إدارة الدين الخارجي، وغياب المعايير التي تحدد في النهاية طاقة الدولة علي سداد ديونها الخارجية .

ثانياً : الآثار الاقتصادية المترتبة علي الدين الخارجي

يترتب علي الدين العام الخارجي العديد من الآثار الاقتصادية وذلك علي النحو التالي :

١- الأثر علي معدل الإدخار المحلي

يؤدي إطلاق الدولة المدينة في الحصول علي المدخرات الخارجية إلي عدم الاكتراث بالمدخرات المحلية وتزايد حجم الاستهلاك المحلي مما يؤدي إلي انخفاض المدخرات المحلية , وعدم قدرتها علي مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية .^(١)

٢- الأثر علي ميزان المدفوعات

يؤدي الاقتراض الخارجي إلي تحسن ميزان المدفوعات نتيجة تدفق النقد الأجنبي إلي داخل الدولة المدينة , و هو ما يؤدي إلي زيادة الاستثمار الإجمالي للدولة في بداية عملية التدفق الداخلي لموارد النقد الأجنبي , و يظل معدل تحسن ميزان المدفوعات ما دامت التدفقات الداخلة لموارد النقد الأجنبي أكبر من عائد خدمة الدين العام, إلا أن الوضع غالباً ما ينقلب رأساً علي عقب حيث أن أغلب الدول المدينة تصبح بعد فترة تدفقاتها الخارجة من النقد الأجنبي أكثر بكثير من التدفقات الداخلة ؛ نظراً لأن صادرات هذه الدول تتميز بمرونة عالية في الطلب عليها و توافر البدائل لها .^(٢)

٣- الأثر علي سعر الصرف

تعقد الديون الخارجية بعملات أجنبية و لهذا عند الحصول علي هذه الديون يدخل تيار من العملات الأجنبية إلي داخل الاقتصاد القومي ؛ مما يحسن من وضع ميزان المدفوعات و تراكم العملات الأجنبية بشكل يؤدي إلي زيادة المعروض منها , و هذا الوضع يجعل العملة المحلية في وضع جيد تستطيع معه أن ترتفع قيمتها نظراً

(1) Anisor Raman." Foreien Capital and Domestic Savings:A Test of HeaveImo s with Cross-Countries Data" . Review of Economics and Statistics Vol.50 February.PP70-3.

(2) (Aart Kraay and Jaune Venture. " Current Accounts in Debtore and Creditor Countries " .World Bank.Washington D.C. 1997 .31-5.

لتزايد وحدات العملة الأجنبية التي تشتريها وحدة النقد الوطني في ظل انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية ، حيث يؤدي تدفق العملات الأجنبية من مصادر الاقتراض إلي زيادة عرضها في مواجهة العملات المحلية ، وبهذا ترتفع أسعار الصرف للعملة الوطنية .^(١)

٤- الأثر علي التضخم :

يؤدي سداد الدين العام الخارجي إلي انخفاض الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، مما يرفع أسعار الموارد الاقتصادية المتبقية في الاقتصاد الوطني ، ونتيجة لتوجيه الدولة المدينة أغلب السلع المتاحة للتصدير لديها إلي السوق الخارجي بشكل يؤدي إلي انخفاض المعروض المحلي منها ويرفع أسعارها .^(٢)

و ينبغي الإشارة أنه بالرغم من أن القروض الخارجية تزود الدولة المقترضة بطاقة تمويلية كبيرة يمكن أن يترتب عليها زيادة مستوى الاستثمارات في الدولة المقترضة إذا أحسن توجيهها واستخدامها ، فإن للقروض الخارجية آثارا سلبية متعددة أهمها^(٣) : أنها تضع الدولة المقترضة في وضع سياسي ونفسي دقيق ، بما تعطيه من انطباع بالخضوع السياسي والاقتصادي للدولة المقرضة ، وهو خضوع قد يصل إلى مستوى الأذعان لكل ما تمليه الدولة المقرضة عليها . كذلك فإنه وإن كانت القروض الخارجية تزود الدولة المقترضة بالفعل بطاقة تمويلية كبيرة إلا أنها في المقابل تنتقص من الثروة القومية للدولة المقترضة عند قيامها بسداد أصل القرض فضلا عن فوائده ، لدرجة أننا نشاهد في الواقع الفعلي الآن أن بعض الدول المتخلفة تفترض لتسدد فوائد القرض لا أصل القرض ، وهكذا أصبحت تدور في حلقة مفرغة ، فهي تقترض لتقترض ... وهكذا دواليك . ومن أخطر ما يعيب القروض الخارجية أن مانحي القروض الخارجية لا يتركون الدول المقترضة حرة في استخدام القروض وفقا لخططها العامة للتنمية الاقتصادية .. وفي هذا - بلا شك - تعارض صارخ مع مقتضيات مبدأ السيادة الوطنية .

(١) حسام الدين محمد عبد القادر ، « البعد السياسي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعبء الدين العام بالتطبيق علي مصر ١٩٩٠-٢٠٠٢ » ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤١ .

(2) A.P.Thirlwall. "Inflation Saving and Growth in Developing Countries". 5th Ed. London . Macmillan .co.Ltd. 1994. pp 147-52..

(٣) د. رمزي زكي ، قضايا مزعجه ، مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة والقاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٠ - ١٢٤ .

كذلك فإن مدفوعات الفائدة وأقساط السداد لأصل الدين ، تتضمن تحويل جزء من الناتج الحقيقي إلى دول أخرى ، ويمثل الانخفاض فى الناتج المتاح للمجتمع أيضا عبئا على أجيال الحاضر والمستقبل .

ثالثاً : وسائل خفض الدين العام الخارجي ^(١)

حدث تحول فى آلية تخفيض أعباء خدمة الديون ، انطلاقاً من الواقع الذي أكد أن الاستراتيجيات المتبعة لم تساعد الدول المدينة علي مواصلة خدمة ديونها وأنه قد صاحب جدولة الديون الخارجية ارتفاع فى رصيد تلك الديون ، مما أحدث آثار سلبية علي برامج التصحيح الهيكلي التي لجأت إليها الدول المدينة .

ومن أهم وسائل خفض الدين العام الخارجي :

١- عملية إعادة شراء الديون

تعني عملية إعادة شراء الدين أن تقوم الدولة المدينة بشراء جزء من دينها الخارجي بسعر خصم معين من خلال وسطاء فى السوق الثانوية أو بدونهم .

وعادة ما تكون احتياطات الدولة من العملات الأجنبية أو المنح الخارجية هي أهم مصادر إعادة الشراء ، وتتم عملية الشراء بشكل سري بين الدائن و المدين من خلال نادي باريس أو نادي لندن .

٢- مبادلة الدين

يسمح أسلوب مبادلة الدين بأصول محلية للدائنين بمبادلة قروضهم باستثمارات رأسمالية ، وتتعدد أشكال مبادلة الدين ، فقد تكون بدل أسهم أو صادرات أو عملة محلية أو مشاريع لحماية البيئة .

٣- شطب الديون

ويرجع أصحاب فكرة الغاء الديون لهذه العملية إلي أن جانب من الديون استعمل فى تمويل المشروعات الخاسرة و لذلك يجب تقاسمها بين المدين و الدائن ، وكذلك يجب الغاء القروض التي استخدمت فى مشاريع تنموية و تعرضت لبعض الظواهر القاهرة كالزلازل مثلاً ، و يذكر أن عملية الغاء الديون تكون نتيجة موقف سياسي معين أو نتيجة ظروف أخرى .

(١) علي محمد محمود الشبلى ، « كفاءة استخدام الدين الخارجي فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٨) » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

رابعاً : الآليات المتاحة فى كل من نادي باريس واللجنة الاستشارية لجدولة الدين العام الخارجي

تتم جدولة الديون الرسمية فى إطار ما يعرف بنادي باريس ، أما الديون غير الرسمية أو التجارية فتتولى عملية إعادة جدولتها اللجنة الاستشارية أو ما يطلق عليها نادي لندن ، وبيان ذلك علي النحو التالي :

أولاً : إعادة جدولة الديون الرسمية فى إطار نادي باريس

يعتبر نادي باريس آلية لحل المنازعات حول إعادة جدولة الديون الرسمية فهو لا يعد مؤسسة دولية مثل صندوق النقد الدولي ، أو البنك الدولي ، وإنما هو مجموعة من الآليات المتاحة أمام الدول المدينة فى شكل إجراءات وممارسات تتعلق بالتفاوض علي إعادة جدولة الديون الرسمية .^(١)

١- خطوات طلب إعادة الجدولة

يقوم وزير مالية الدولة المدينة بتقديم طلب لوزير المالية الفرنسي بإعادة جدولة الديون الخارجية للدولة المدينة ، ويعلن فيها عن نية بلاده فى التوقف عن خدمة دينها الخارجي نظراً لصعوبات تواجهها الدولة المدينة ، وتمنعها عن الوفاء بالتزاماتها ، وتعلن الدولة المدينة عن رغبتها فى الدخول فى مفاوضات مع دائنيها لإعادة ديونها الخارجية ، وترفق الدولة مع هذه المذكرة قائمة توضح بها الديون المستحقة عليها والتي ترغب فى إعادة جدولتها مع توضيح تواريخ استحقاق هذه الديون .^(٢)

وتقوم الدولة المدينة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي علي تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي ؛ وذلك لعلاج الاختلالات التي تعاني منها الدول المدينة . والدعم الذي تقدمه هذه المؤسسات الدولية للدولة المدينة هو شرط أساسي لقبول الدائنة الدخول مع هذه الدول المدينة فى مفاوضات إعادة جدولة الديون الرسمية .^(٣)

(1) Marko Milivozevic. "The Debt Rescheduling Process". New York. Martin Press. 1985. P43..

(2) Alexis Rieffel. " The Role of The Paris Club in Managing Debt Problems". Essays in International Finance. No. 161. princeton University. Dec.1985. p. 16.

(٣) حسام الدين محمد عبد القادر ، « البعد السياسي و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لعبء الدين العام بالتطبيق علي مصر ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

ثم تبدأ الاجتماعات في نادي باريس بين الدول المدينة و الدول الدائنة لها ، و يمثل كل دولة مندوبون من وزارة مالية هذه الدول و غالباً ما يكون وزير المالية هو المندوب في هذه الاجتماعات ، ويرأس الاجتماعات أحد وزراء المالية و غالباً ما يكون هو وزير مالية فرنسا . و تبدأ الدول المدينة في عرض الخطوط الرئيسية لعملية إعادة الجدولة و الشروط التي تقترحها ، ثم يتلو ذلك عرض البلدان الدائنة لوجهة نظرهم و الشروط التي يرون أنها تناسبهم ، وعندما يتم الاتفاق بين البلد المدين و الدول الدائنة له يتم إعداد مذكرة تحتوي علي الشروط التي تم الاتفاق عليها في عملية إعادة الجدولة ، و أما اتفاقيات سعر الفائدة فإنها تتم بشكل ثنائي ما بين البلد المدين و كل بلد دائن له علي حدة تبعاً لأسعار سعر الفائدة السائدة في الدول الدائنة و المدينة و سعر الفائدة العالمي .^(١)

و يقوم بالمشاركة في اجتماعات إعادة الجدولة العديد من الاطراف التي تتمثل في مندوبي وزارة المالية الفرنسية ، و مندوبي الدولة المدينة و الدول الدائنة ، كما يوجد مندوبين عن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لكي يتم التأكد من أن المفاوضات تتم بطريقة جيدة .^(٢)

٢- شروط إعادة جدولة الديون في نادي باريس

لكي يتم قبول إعادة جدولة الديون في نادي باريس ينبغي توافر عدة شروط و هي :

أ- العجز عن السداد

لكي يتم قبول طلب إعادة جدولة الديون المقدمة من الدول المدينة ينبغي أن تتأكد الدول الدائنة من أن الدولة المدينة لا تستطيع بأي حال من الأحوال ان تفي بالتزاماتها ، و أن لن تستطيع سداد هذه الديون إلا بإعادة الجدولة ، أو اللجوء إلي تخفيض العملة ، أو إنقاص حجم الواردات بشكل كبير ، و هذه الاجراءات تؤثر سلبياً علي وضع الدول الدائنة ؛ و هو ما يجعل الدول الدائنة عند التحقق من العجز التام للدول المدينة عن خدمة ديونها الخارجية ؛ فإن الدول الدائنة تضطر بأن تدخل

(1) Michael G.Kuhn and Jorce P.Guzman."Multilateral Official Debt Rescheduling :Recent Experience ". World Economic and Financial Surveys .Imf. Washington D.C. Nov. 1999. PP.2-4

(٢) د. سيد البواب ، « تخفيض عبء الديون الخارجية الرسمية و جدولتها - نادي باريس : الامكانيات و الحدود » ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠ .

مع هذه الدولة المدينة في مفاوضات إعادة جدولة الدين العام الرسمي في إطار نادي باريس .^(١)

ب- عقد برنامج للإصلاح مع صندوق النقد الدولي

بعد التأكد من عدم قدرة الدولة المدينة علي سداد أعباء ديونها الخارجية ، توافق الدول الدائنة علي الدخول مع هذه الدولة في مفاوضات إعادة الجدولة ، و لكن الدول الدائنة تعمل علي عدم تكرار حالة عدم القدرة علي السداد في المستقبل ، ولذلك يلزموا الدولة المدينة بالدخول في برنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي .^(٢)

ج- مشاركة جميع الدائنين في عبء إعادة جدولة الدين العام الخارجي

يجب ان تدخل كل الدول الدائنة في عملية إعادة الجدولة في نادي باريس ؛ وذلك لضمان عدم وجود تمييز بين الدول الدائنة ، وذلك حتي لا تتحمل بعض الدول الدائنة أعباء هذه الجدولة ، وفي ذات الوقت تقوم الدولة المدينة بسداد الديون المستحقة عليها للدول الأخرى دون أن تتحمل هذه الدول أي جزء من أعباء الجدولة .^(٣)

ثانياً : إعادة جدولة التجارية الخارجية في اللجنة الاستشارية

وتكمن خطورة جدولة الديون التجارية في أنها ديون مستحقة لبنوك ومؤسسات تجارية ، وهي بدورها مدينة بهذه المبالغ إلي مؤسسات أخرى وبنوك وأفراد ، وفي حالة عدم القدرة علي تحصيل هذه المستحقات تعاني المؤسسات من مشكلات حادة قد تضطرها إلي التوقف عن نشاطها أو إعلان إفلاسها ، و اللجنة الاستشارية توفر مجموعة من الآليات المتمثلة في قواعد وترتيبات يتم من خلالها جدولة الديون التجارية للدول المدينة.^(٤)

(١) د.مجدي محمود شهاب ، « الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية - بالتطبيق علي بعض البلدان العربية » ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، ١٩٩٨ ، ص ٤١ .

(٢) حسام الدين محمد عبد القادر ، « البعد السياسي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعبء الدين العام بالتطبيق علي مصر ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

(3) Richard Feinberg. The Bretton Woods Agencies And Sub-Saharan Africa in The 1990

(٤) حسام الدين محمد عبد القادر ، « البعد السياسي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعبء الدين العام بالتطبيق علي مصر ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

وينبغي توافر عدة شروط لإعادة جدولة الديون التجارية في اللجنة الاستشارية ، وهي أن يكون هناك اتفاق مشترك بين البنوك التجارية الدائنة للدول المدينة علي الالتزام بشروط إعادة الجدولة و في حالة عدم التزام أحد البنوك يكون من حق باقي البنوك ألا تلتزم بشروط إعادة الجدولة ، ويشترط أيضاً أن يتم إخراج الفوائد المستحقة من عمليات إعادة الجدولة نظراً لأنها مستحقة لبنوك تجارية ، وتلك البنوك مدينة بهذه الفوائد لعملائها، كما يشترط أيضاً لإعادة جدولة التجارية الخارجية في اللجنة الاستشارية الاتفاق ما بين الدولة المدينة و صندوق النقد الدولي علي برنامج للإصلاح الاقتصادي تلتزم به الدولة المدينة .^(١)

(١) خضير حسن خضير ، « أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأفريقية » ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

الفصل الثاني

تطور الدين العام الخارجي في مصر

يتناول هذا الفصل تطور الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠١٧/٢٠١٨ وذلك في ثلاثة مباحث :

- ١. المبحث الأول : إدارة الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٥ .
 - ٢. المبحث الثاني : إدارة الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠١٠ .
 - ٣. المبحث الثالث : إدارة الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١٨ .
- وبيان ذلك علي النحو التالي :

المبحث الأول

إدارة الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٥

شهدت السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ إصدار الحكومة سندات سيادية دولارية في الأسواق الدولية لأول مرة بقيمة اسمية ١,٥ مليار دولار. وقد أدى هذا الإصدار بالإضافة إلى تراجع الدولار الأمريكي - مقابل العملات الأخرى في نهاية السنة - وهو العملة المقوم بها رصيد الدين، إلى زيادة رصيد الدين الخارجي بمقدار ٢,١ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ ليبلغ ما يعادل ٢٨,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠٠٢ مقابل ٢٦,٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠١. وقد جاء هذا الارتفاع على الرغم من أن ما تم سداه خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ قد بلغ ١,٤ مليار دولار، بينما اقتصر ما استخدم من القروض والتسهيلات على نحو ٠,٦ مليار دولار.^(١)

و لقد حقق إصدار الحكومة للسندات و طرحها في أسواق المال الدولية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نجاحاً كبيراً ، وفائدة السندات السيادية في الأساس هي توفير تمويل غير مشروط للاستثمارات العامة ، بناء علي الجدارة الأتتمانية التي تتمتع بها الحكومة المقترضة ، وذلك علي عكس التمويل المشروط بمشروعات معينة أو جداول التزامات محددة والذي يصاحب الإقتراض من المؤسسات الدولية او الحكومية الأخرى ، وبهذا فإن السندات السيادية تمثل مرونة في الإقتراض تتوفر فقط لدي الحكومات التي تتمتع بالحصافة المالية وتثق أسواق المال الدولية في قدرتها علي السداد الآمن نتيجة لقوة اقتصاداتها وتنوع و حيوية الانشطة الاقتصادية بها ، و فوق ذلك فإن أحد النواتج الإضافية الحيوية للسندات الحكومية هي توفير مرجعية يمكن ان يقتض بها القطاع الخاص لتمويل استثماراته المحلية استناداً إلي المصادقية المالية لحكومته .^(٢)

و في نهاية يونيو ٢٠٠٣ بلغ الرصيد القائم للدين الخارجي ٢٨,٧ مليار دولار بزيادة طفيفة قدرها ٨٦,٧ مليون دولار . وترجع تلك الزيادة أساسا إلى ارتفاع معظم العملات المقترض بها تجاه الدولار الأمريكي .

و في عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ظل إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم (العام والخاص) مستقراً عند مستواه في السنة المالية السابقة ، مقوماً بالدولار الأمريكي إذ بلغ ٢٨,٩

(١) البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، سنوات ٢٠٠٥/٢٠٠١ .

(٢) لمياء فاروق مهدي ، « أزمات المديونية الدولية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٤ بارتفاع طفيف قدره ٠,٢ مليار دولار، وجاء ذلك محصلة للزيادة الناتجة عن ارتفاع أسعار معظم العملات المقترض بها تجاه الدولار الأمريكي، وارتفاع رصيد الديون قصيرة الأجل بنحو ٠,١ مليار دولار.

وفي نهاية يونيو ٢٠٠٥ بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوماً بالدولار الأمريكي ٢٨,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٥ بانخفاض قدره ٠,٩ مليار دولار مقارنةً بنهاية يونيو ٢٠٠٤، وجاء ذلك نتيجة لتحقيق صافي سداد (المسدد من الأقساط مطروحاً منه المستخدم من القروض والتسهيلات) بلغ ٠,٨ مليار دولار كمحصلة لسداد ما يعادل ٢,١ مليار دولار، واقتصاد المستخدم على ١,٣ مليار دولار، وكذا تراجع رصيد الدين بنحو ٠,١ مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي خلال السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

وفيما يلي بيان بإدارة الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠١ من حيث توزيع الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق، وحسب أهم الدول والجهات الدائنة، وأهم مؤشرات الدين العام الخارجي.

١- توزيع الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق^(١)

ويشير توزيع الدين الخارجي لمصر وفقاً للجهات الدائنة إلى أن المستحق للدول أعضاء نادي باريس من القروض الثنائية (سواء المعاد أو غير المعاد جدولتها) قد بلغ رصيد الدين المستحق لها ١٨,١ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بما يمثل ٦٨,٣% من إجمالي الدين العام الخارجي، وقد بلغ المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس في نطاق القروض الثنائية نحو ٥٤١,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠.

وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغ المستحق للدول أعضاء نادي باريس من القروض الثنائية سواء المعاد أو غير المعاد جدولتها ١٨,٧ مليار دولار بما يمثل ٦٥,٤% من إجمالي الدين العام الخارجي. كما بلغ المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس ٦٥٢,٢ مليون دولار بما يمثل ٢,٣% من إجمالي الدين العام الخارجي خلال نفس السنة.

وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغ المستحق للدول أعضاء نادي باريس من القروض الثنائية سواء المعاد أو غير المعاد جدولتها ١٩,٠٩ مليار دولار بما يمثل ٦٦,٥% من إجمالي الدين

(١) البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، سنوات ٢٠٠٥/٢٠٠١.

العام الخارجي. كما بلغ المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس ٩٧٨,٦ مليون دولار بما يمثل ٣,٤ ٪ من إجمالي الدين الخارجي .

وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بلغ المستحق للدول أعضاء نادي باريس من القروض الثنائية سواء المعاد أو غير المعاد جدولتها ١٩,٣ مليار دولار بما يمثل ٦٦,٧ ٪ من إجمالي الدين العام الخارجي. كما بلغ المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس ١,٠٣ مليار دولار بما يمثل ٣,٦ ٪ من إجمالي الدين العام الخارجي .

كما يشير توزيع الدين الخارجي لمصر وفقا للجهات الدائنة إلى أن المستحق للمؤسسات الدولية والإقليمية قد بلغ نحو ٤,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بما يمثل نحو ١٦,٢ ٪ من إجمالي الدين العام الخارجي ثم بلغ ٤,٧ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بما يمثل ١٦,٤ ٪ من الإجمالي (خص القطاع العام ٩١,٧ ٪) وظل المستحق للمؤسسات الدولية والإقليمية في ازدياد حتي بلغ نحو ٥,٥٨ مليار دولار بما يمثل ١٧,٥ ٪ من إجمالي الدين العام الخارجي .

وأما رصيد الديون قصيرة الأجل فقد بلغ ٢,٢ مليار دولار بما يمثل نسبة ٨,٣ ٪ من إجمالي رصيد الدين الخارجي في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠, وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغ رصيد الديون قصيرة الأجل ٣,١ مليار دولار بما يمثل ٧,٥ ٪ من إجمالي الدين العام الخارجي, وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغ رصيد الديون قصيرة الأجل نحو ١,٣ مليار دولار بما يمثل نحو ٤,٥ ٪ من إجمالي الدين العام الخارجي, إلي أن بلغ رصيد الديون قصيرة الأجل نحو ١,٩ مليار دولار بما يمثل ٦,٤ ٪ من إجمالي الدين العام الخارجي .

أما ديون القطاع الخاص غير المضمونة, فقد بلغت ٤٧٢,٨ مليون دولار بما يمثل ١,٨ ٪ من إجمالي الدين العام الخارجي ثم ارتفعت بمقدار ٦٩,٦ مليون دولار لتصل إلى ٥٤٢,٤ مليون دولار بنسبة ١,٩ ٪ من الإجمالي وذلك في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١, وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ انخفضت قيمة ديون القطاع الخاص غير المضمونة لتصل علي ٢٢٢.٤ مليون دولار بما يمثل ٠,٨ ٪ من إجمالي المديونية الخارجية. وواصلت ديون القطاع الخاص (غير المضمونة) انخفاضها حتي بلغت ١١٥,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بما يمثل ٠,٤ ٪ من إجمالي الدين الخارجي .

ويوضح الجدول التالي تطور مكونات الدين الخارجي في مصر خلال الفترة من يونيو ٢٠٠١ - يونيو ٢٠٠٥ .

جدول رقم (٢)

تطور مكونات الدين الخارجي المصري خلال الفترة (يونيه ٢٠٠١ - يونيه ٢٠٠٥)

بالمليون دولار

يونيو 2005		يونيو 2004		يونيو 2003		2002		2001		الأرصدة في نهاية يونيو
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
100	28948.8	100	28937.8	100	28747.5	100.0	28659.6	100.0	26560.0	إجمالي الدين الخارجي
54.4	15734.1	55.2	15958.3	55.0	15804.1	53.5	15336.4	55.7	14779.4	أقر وض الثنائية المعاد جدولتها
27.1	7836.4	26.4	7626.1	26.1	7512.6	26.0	7455.6	27.7	7345.1	ميسرة
27.3	7897.7	28.8	8332.2	28.9	8291.5	27.5	7880.8	28.0	7434.3	- غير ميسرة
14.8	4291.3	15.2	4400.5	14.8	4270.1	14.2	4057.2	14.6	3894.4	أقر وض ثنائية الأخرى:
12.2	3529.9	11.6	3364.9	11.4	3291.5	11.9	3405.0	12.6	3353.0	دول نادي هاديس
2.6	761.4	3.6	1035.6	3.4	978.6	2.3	652.2	2.0	541.4	الدول الأخرى
17.5	5058.2	16.5	4781.1	16.9	4862.8	16.4	4697.4	16.2	4310.4	المؤسسات الدولية
2.7	781.6	3.8	1084.8	3.4	988.2	3.2	923.8	3.4	896.0	تسهيلات مشترين والموردين
2.1	613.6	2.0	578.7	6.5	1864.5	3.3	952.4	-	-	سندات سيادية
6.4	1854.8	6.8	1967.5	4.5	1305.1	7.5	3150.0	8.3	2207.0	الديون قصيرة الأجل
2.8	819.3	4.4	1267.5	2.0	559.4	4.7	1338.5	4.9	1310.7	- الودائع
3.6	1035.5	2.4	700.0	2.6	735.4	2.8	811.5	3.4	896.3	- التسهيلات
0.4	115.2	0.5	157.9	0.8	222.4	1.9	542.4	1.8	472.8	ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)

المصدر: البنك المركزي، التقارير السنوي (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)

٢- توزيع الدين الخارجي حسب الدول والجهات الدائنة^(١)

وتشير بيانات الدين الخارجي موزعة حسب الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية الدائنة - في الجدول التالي إلى أن الدين المستحق لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة قد بلغ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ما نسبته ٣٧,٣% من إجمالي الدين العام الخارجي تليها الولايات المتحدة بما نسبته ٢١,٣% من إجمالي الدين العام الخارجي ثم اليابان

(١) البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، سنوات ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥.

بنسبة ١٣,١% ثم هيئة التنمية الدولية بنسبة ٤,٧% ثم الدول العربية مجتمعة ٤,١% . وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغ المستحق لدول الاتحاد الأوربي ٣٦,٧% من إجمالي الدين الخارجي تليها الولايات المتحدة بما نسبته ١٩,٣% ثم اليابان بنسبة ١٢,٥% فهئية التنمية الدولية بنسبة ٤,٥% فى حين بلغت هذه النسبة للدولة العربية مجتمعة ٣,٨% .

وفى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بلغ المستحق لدول الاتحاد الأوربي ٣٨,٦% من إجمالي الدين العام الخارجي تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٨,٦% ثم اليابان بنسبة ١١,٥% ثم إجمالي الدول العربية بنسبة ٥,٢% ثم هيئة التنمية الدولية بنسبة ٤,٧% .

وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بلغ المستحق لدول الاتحاد الأوربي ١١٢,٦٦ مليار دولار بما نسبته ٣٩% من إجمالي الدين العام الخارجي , تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٤٥,٨ مليار دولار بنسبة ١٥,٨% من إجمالي الدين العام الخارجي, ثم اليابان بنحو ٤٠,٦ مليار دولار بنسبة ١٤% من إجمالي الدين العام الخارجي , فأجمالي العربية بنحو ١,٤ مليار دولار بما يمثل ٤,٨% من إجمالي الدين العام الخارجي .

ويوضح الجدول التالي تطور الدين الخارجي حسب أهم الدول والجهات الدائنة خلال الفترة من يونيو ٢٠٠١ إلى يونيو ٢٠٠٥ .

جدول رقم (٢)

تطور الدين الخارجي حسب أهم الدول والجهات الدائنة

(خلال الفترة من يونيو ٢٠٠١ إلي يونيو ٢٠٠٥) بالمليون دولار

يونيو 2005		يونيو 2004		يونيو 2003		يونيو 2002		يونيو 2001		الأرصدة في نهاية يونيو
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
100	28948.8	100	28937.8	100	28747.5	100	28659.6	100	26560.0	إجمالي الدين الخارجي
15.8	4581.4	17.0	4915.6	18.1	5209.3	19.3	5537.4	21.3	5729.5	- أمريكا
14.0	4064.3	13.1	3778.4	11.5	3314.9	12.5	3562.5	13.1	3483.1	- اليابان
39.0	11266.0	39.4	11406.3	38.6	11097.4	36.7	10483.9	37.3	9911.7	- إجمالي دول الاتحاد الأوروبي، منها:
16.5	4763.3	17.1	4945.3	16.9	4863.9	15.7	4490.0	15.6	4144.0	فرنسا
11.6	3355.5	11.7	3372.7	10.6	3052.4	9.4	2687.2	8.7	2318.5	ألمانيا
2.8	802.7	3.0	872.4	3.3	938.8	3.6	1032.1	4.0	1051.0	إيطاليا
2.8	824.0	2.8	823.5	3.0	849.3	3.0	861.2	3.3	879.0	اسبانيا
2.0	574.7	1.1	329.8	1.4	405.6	1.6	453.8	2.4	646.8	المملكة المتحدة
1.9	551.0	2.0	585.3	2.0	580.5	1.9	552.5	1.9	503.1	النمسا
4.8	1400.1	5.3	1521.5	5.2	1487.6	3.8	1128.6	4.1	1068.6	- إجمالي الدول العربية، منها:
0.9	249.3	0.6	181.7	1.1	311.8	1.1	305.4	1.1	198.9	السعودية
0.5	149.6	0.6	175.7	0.5	143.9	0.5	156.2	0.6	150.3	الإمارات
1.6	469.4	1.5	433.5	1.3	365.1	1.2	223.2	1.3	324.3	الكويت
17.5	5058.2	16.5	4781.1	16.9	4862.8	16.4	4697.4	16.2	4310.4	- إجمالي المؤسسات الدولية والاقليمية، منها:
4.8	1375.1	4.7	1358.5	4.7	1352.9	4.5	1294.7	4.7	1248.5	هيئة التنمية الدولية
3.4	996.3	3.3	956.2	3.1	897.2	3.3	99.3	3.6	945.1	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
3.8	1103.7	3.5	1015.4	3.0	859.8	2.6	734.7	2.5	652.3	بنك الاستثمار الأوروبي

1.4	397.2	1.6	469.8	1.9	535.9	2.0	576.5	2.4	635.3	البنك الدولي
1.1	326.1	1.1	310.8	1.1	312.4	1.0	295.5	0.2	43.3	صندوق النقد العربي
1.8	521.1	1.4	413.9	1.8	519.0	2.2	629.5	2.2	596.9	صندوق وبنك التنمية الأفريقيين
0.8	236.4	0.5	153.8	1.0	280.4	0.4	125.4	0.4	99.9	البنك الاسلامي للتنمية بجمهورية
2.1	613.6	2.0	587.7	2.6	735.4	3.3	952.4	-	-	السندات - السيادة
6.8	1965.2	6.7	1947.2	7.1	2040.1	8.0	2297.4	7.7	2056.7	دول ومؤسسات أخرى

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، سنوات (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥) .

٣- مؤشرات الدين العام الخارجي^(١)

فيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ فقد ارتفعت جملة مدفوعات خدمة الدين بمقدار ٣٤٥,٩ مليون دولار لتصل إلى نحو ٢,٠ مليار دولار؛ ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد المسدد من الأقساط بمقدار ٣٧٦,٦ مليون دولار ليصل إلى ١,٤ مليار دولار، ثم ارتفعت جملة مدفوعات خدمة الدين لتصل إلى نحو ٢,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد المسدد من الأقساط بمقدار ٢٩٣,٩ مليون دولار ليصل إلى ١,٩ مليار دولار.

أما بالنسبة لباقي مؤشرات الدين الخارجي ، فقد تحسنت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل سواء إلى إجمالي الدين أو إلى صافي الاحتياطيات الدولية لتسجيل ٧,٥%، ١٥,٢% خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقابل ٨,٣%، ١٥,٥% على التوالي في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وواصلت تحسنها حتى بلغت ٦,٥% ، ١٢,٦% في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، إلى أن بلغت ٦,٤% ، ٩,٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

وقد شهدت السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ ارتفاعاً في نصيب الفرد من الدين الخارجي من ٣٩٩,٥ دولار في ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٤٢٢,٢ دولار في ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ثم انخفض نصيب الفرد من الدين العام الخارجي في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وبلغ ٤١٥,٣ دولاراً ، وظل نصيب

(١) البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، سنوات ٢٠٠٥/٢٠٠١ .

الفرد من الدين العام الخارجي تارة يرتفع وتارة ينخفض حتي بلغ ٤٠٢,٦ دولاراً في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

كما ارتفعت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٢٨,٣% إلى ٣٣,٧% في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ , ثم ارتفعت مرة أخرى في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ و بلغت ٤١,٥% ثم تناقصت هذه النسبة إلي أن بلغت ٣١,٢% في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

ويوضح الجدول التالي تطور مؤشرات الدين الخارجي خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠

٢٠٠٥/٢٠٠٤ -

جدول رقم (٤)

تطور مؤشرات الدين الخارجي (%)

(خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)

2004/2005	2003/2004	2002/2003	2001/2002	2000/2001	خلال السنة
9.4	10.8	11.7	12.2	8.7	خدمة الدين / الصادرات من السلع والخدمات
7.9	9.2	9.8	9.5	7.3	خدمة الدين / الحصيلة الجارية (بما فيها التحويلات)
2.0	2.6	3.1	3.7	3.3	العوائد / الصادرات من السلع والخدمات
1.7	2.3	2.6	2.9	2.8	العوائد / الحصيلة الجارية (بما فيها التحويلات)
6.4	6.8	6.5	7.5	8.3	الدين قصير الأجل / الدين الخارجي
9.6	13.3	12.6	15.2	15.5	الدين قصير الأجل / صافي الاحتياطيات الدولية
31.2	37.8	42.4	33.2	28.3	رصيد الدين / الناتج المحلي الإجمالي
402.6	418.1	415.3	422.2	399.5	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي (دولار)
100.3	123.5	154.2	176.2	141.5	رصيد الدين / الصادرات من السلع والخدمات

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، سنوات (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤).

المبحث الثاني

إدارة الدين الخارجي خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٥

ارتفع رصيد الدين الخارجي القائم (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوما بالدولار الأمريكي بنحو ٠,٦ مليار دولار ليبلغ ٢٩,٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٦. وجاء ذلك نتيجة لتحقيق صافي استخدام من القروض والتسهيلات بلغ ٠,٤ مليار دولار (نتيجة لاستخدام ما يعادل ٣,١ مليار دولار، واقتصار المسدد على نحو ٢,٧ مليار دولار)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠,٢ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٦.^(١)

و في يونيو ٢٠٠٧ ارتفع رصيد الدين الخارجي القائم (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوما بالدولار الأمريكي بنحو ٠,٣ مليار دولار حيث بلغ ٢٩,٩ مليار دولار، مقارنة برصيده في نهاية يونيو ٢٠٠٦، ويعزي هذا الارتفاع من ناحية إلى زيادة أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي الأمر الذي أدى إلى زيادة رصيد الدين بنحو ٠,٦ مليار دولار، ومن ناحية أخرى إلى تحقيق صافي سداد من القروض والتسهيلات بلغ ٠,٣ مليار دولار (نتيجة لسداد أقساط بنحو ٢,٧ مليار دولار، واستخدامات بنحو ٢,٤ مليار دولار).

و واصل الدين الخارجي القائم (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوما بالدولار الأمريكي ارتفاعه، حيث ارتفع بنحو ٤,٠ مليار دولار حيث بلغ ٣٣,٩ مليار دولار، مقارنة برصيده في نهاية يونيو ٢٠٠٧، ويعزي هذا الارتفاع من ناحية إلى زيادة أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي الأمر الذي أدى إلى زيادة رصيد الدين بنحو ٢,٧ مليار دولار، ومن ناحية أخرى إلى تحقيق صافي استخدام من القروض والتسهيلات بلغ ١,٣ مليار دولار (نتيجة لاستخدام نحو ٣,٢ مليار دولار من القروض والتسهيلات، وسداد أقساط بنحو ١,٩ مليار دولار)، وفي يونيو ٢٠٠٩ انخفض رصيد الدين الخارجي القائم ليبلغ ٣١,٥ مليار دولار ثم ارتفع مرة في يونيو ٢٠١٠ ليبلغ ٣٣,٧ مليار دولار.

ونورد فيما يلي توزيع الدين الخارجي حسب:

آجال الاستحقاق.

(١) البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، سنوات ٢٠١٠/٢٠٠٥.

أهم الدول والجهات الدائنة مؤشرات الدين العام الخارجي

١- الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق :^(١)

يشير توزيع الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق إلى أن المديونية الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل بلغت نحو ٢٨,٠ مليار دولار بنسبة ٩٤,٥% من إجمالي الدين في نهاية يونيو ٢٠٠٦، منها نحو ١٩,٨ مليار دولار (٦٦,٩% من الإجمالي) ديون مستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس من القروض الثنائية (سواء المعاد أو غير المعاد جدولتها) وتسهيلات الموردين والمشتريين، ونحو ٠,٧ مليار دولار ديون مستحقة للدول غير الأعضاء في نادي باريس، وفي يونيو ٢٠٠٧ ارتفعت المديونية الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل حيث بلغت نحو ٢٨,٤ مليار دولار بنسبة ٩٥,١% من إجمالي الدين في نهاية يونيو ٢٠٠٧، تتضمن ديوناً تستحق للدول الأعضاء في نادي باريس من القروض الثنائية (سواء المعاد أو غير المعاد جدولتها) وتسهيلات الموردين والمشتريين تبلغ نحو ١٩,٣ مليار دولار أو ما يمثل ٦٤,٤% من الإجمالي، أما المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس فقد بلغ ٠,٧ مليار دولار بنسبة ٢,٤%، وبعد ذلك تذبذبت المديونية الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل بين الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت نحو ٣٠,٧ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٠ منها ٣٠,٣ مليار دولار قروض طويلة الأجل، و٠,٤ مليار دولار قروض متوسطة الأجل بما يمثل نحو ٩١,٢% من إجمالي الدين الخارجي.

وبلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية نحو ٥,٢ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٦، يستحق ٩٢,٦% منها على القطاع العام. وبالنسبة لرصيد السندات والصكوك المصرية (حيازة غير المقيمين منها)، فقد بلغت نحو ١,٩ مليار دولار بما يمثل ٦,٣% من إجمالي الدين الخارجي (منها ١,٣ مليار دولار أوراق حكومية مضمونة، بالإضافة إلى السندات السيادية الدولارية التي بلغت ٠,٦ مليار دولار).

أما رصيد الديون قصيرة الأجل، فقد بلغ ١,٦ مليار دولار (يستحق ٥٥,٤% منه على القطاع الخاص) في يونيو ٢٠٠٦، ثم انخفض في يونيو ٢٠٠٧ وبلغ ١,٥ مليار دولار بنسبة ٤,٩% (يستحق ٦١,١% منه على القطاع الخاص)، ثم بعد ذلك ارتفع رصيد

(١) البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، سنوات ٢٠١٠/٢٠٠٥.

الديون قصيرة الأجل في يونيه ٢٠٠٨ حيث بلغ ٢,٥ مليار دولار بنسبة ٧,٤% (يستحق ٥٩,٧% منه على القطاع الخاص) و ظل رصيد الديون قصيرة الأجل يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتي بلغ ٢,٩٦ مليار دولار في يونيه ٢٠١٠ بما يمثل ٨,٨% من إجمالي الدين العام الخارجي .

٢- الدين الخارجي حسب الدول والجهات الدائنة :^(١)

يشير توزيع الدين الخارجي وفقا للدول والجهات الدائنة إلى أن أكبر دائن لجمهورية مصر العربية هو دول الاتحاد الأوروبي , حيث بلغ الدين المستحق لدول الاتحاد الأوروبي في يونيه ٢٠٠٦ نحو ١٢ مليار دولار بما يمثل ٤٠,٦% من إجمالي الدين الخارجي، تليها للولايات المتحدة الأمريكية ب ٤,٣ مليار دولار بما يشكل ١٤,٦% من إجمالي الدين العام الخارجي، ثم اليابان بنسبة ١٢,١%، تليها هيئة التنمية الدولية ب ١,٣ مليار دولار بما يمثل ٤,٥%، فإجمالي الدول العربية ب ١,١ مليار دولار بنسبة ٣,٧% .

وظلت دول الاتحاد الأوروبي أكبر دائن لمصر حيث بلغ المستحق لها في يونيه ٢٠١٠ حوالي ١٠,٩ مليار دولار بما يشكل ٢١,٢% من إجمالي الدين العام الخارجي تليها اليابان ب ٤,٣ مليار دولار بنسبة ١٢,٢% ثم الولايات المتحدة الامريكية ب ٣,١ مليار دولار بنسبة ٩% تليها إجمالي الدول العربية ب ١,٦ مليار دولار بنسبة ٤,٦% فهئية التنمية الدولية ب ١,٤ مليار دولار بنسبة ٣,٩% .

ويوضح الجدول التالي تطور الدين الخارجي حسب أهم الدول والجهات الدائنة.

(١) البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، سنوات ٢٠١٠/٢٠٠٥.

جدول رقم (٥)

تطور الدين الخارجي حسب أهم الدول والجهات الدائنة

(خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٦ إلى يونيو ٢٠١٠) بالمليون دولار

يونيو 2010		يونيو 2009		يونيو 2008		يونيو 2007		يونيو 2006		الأرصدة في نهاية يونيو
الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	
100	33694.2	100	31531.1	100	29898.0	100	29898.0	100	29592.6	إجمالي الدين الخارجي
10.2	3431.1	11.5	3620.6	13.6	4065.1	13.6	4065.1	14.6	4318.6	- أمريكا
11.9	4005.2	12.0	3799.1	10.7	3207.0	10.7	3207.0	12.1	3587.9	- اليابان
30.6	10318.7	35.2	11111.0	40.2	12008.9	40.2	12008.9	40.6	12017.6	- إجمالي دول الاتحاد الأوروبي ، منها :
10.9	3674.7	13.4	4213.5	15.3	4574.4	15.3	4574.4	15.7	4635.3	فرنسا
9.9	3350.1	12.3	3870.6	12.1	3599.3	12.1	3599.3	11.2	3323.5	ألمانيا
2.9	961.0	2.1	663.6	2.8	829.7	2.8	829.7	2.6	761.0	إيطاليا
2.0	680.1	2.4	756.4	2.3	697.7	2.3	697.7	2.8	831.8	إسبانيا
2.3	762.8	1.8	583.7	3.9	1162.6	3.9	1162.6	4.8	1417.6	المملكة المتحدة
1.1	384.1	1.5	487.1	1.8	544.7	1.8	544.7	1.8	538.5	النمسا
0.1	31.8	0.1	43.0	2.0	600.5	2.0	600.5	1.7	509.9	أخرى
4.7	1607.3	4.8	1524.7	3.2	988.3	3.2	988.3	3.7	1097.5	إجمالي الدول العربية منها :
2.3	779.9	2.3	729.5	1.8	542.2	1.8	542.2	0.7	187.0	السعودية
0.9	307.7	0.7	223.8	0.4	116.8	0.4	116.8	0.3	96.0	الإمارات
0.6	192.1	0.8	246.4	0.3	91.2	0.3	91.2	1.8	535.5	الكويت
0.2	139.3	25.9	8168.8	0.6	222.5	0.6	222.5	0.9	207.4	أخرى
29.6	9977.5	4.6	1436.8	22.8	6815.2	22.8	6815.2	17.6	5205.0	- إجمالي المؤسسات الدولية والاقليمية : هيئة التنمية الدولية
4.0	1342.5	3.4	1077.3	5.0	1484.4	5.0	1484.4	4.5	1340.0	الاصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
3.7	1234.3	6.7	2126.5	3.7	1094.3	3.7	1094.3	3.2	961.8	بنك الاستثمار الأوربي
5.9	1984.9	5.6	1770.3	5.8	1733.7	5.8	1733.7	5.4	1591.0	البنك الدولي
7.5	2529.3	0.5	149.4	3.4	1007.4	3.4	1007.4	1.2	353.9	صندوق النقد العربي
0.2	73.4	4.2	1318.9	1.1	315.7	1.1	315.7	1.2	364.4	صندوق وينك التنمية الأفريقيين
4.1	1366.2	0.2	51.3	3.2	963.8	3.2	963.8	1.5	434.5	البنك الإسلامي للتنمية
0.2	63.6	0.7	238.3	0.2	70.4	0.2	70.4	0.2	53.0	للتنمية

الأرصدة في نهاية يونيو	يونيو 2006		يونيو 2007		يونيو 2008		يونيو 2009		يونيو 2010	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية
مؤسسات أخرى	106.4	0.4	145.5	0.5	145.5	0.5	1926.1	6.2	1383.3	0.6
- السندات السيادية	1861.9	6.3	1570.3	5.3	1570.3	5.3	1380.8	4.4	3079.5	9.2
- دول ومؤسسات أخرى	1504.1	5.1	1243.2	4.2	1243.2	4.2			1274.9	3.8

المصدر: البنك المركزي المصري التقارير السنوي (٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠٠٦/٢٠٠٥)

٣- مؤشرات الدين الخارجي^(١)

فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي ، فقد ارتفعت جملة مدفوعات خدمة الدين بمقدار ٣,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بالمقارنة بالسنة المالية السابقة لتصل إلى نحو ٣,٠ مليار دولار . ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد المسدد من الأقساط بمقدار ٣,٠ مليار دولار ليصل إلى ٢,٤ مليار دولار ، وكذا العوائد المدفوعة بنحو ١٢,٩ مليون دولار لتصل إلى نحو ٠,٦ مليار دولار.

و في عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ فقد انخفضت جملة مدفوعات خدمة الدين بمقدار ٠,٧ مليار دولار لتصل إلى نحو ٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بالسنة المالية السابقة . ويرجع هذا إلى انخفاض المسدد من الأقساط بمقدار ٠,٨ مليار دولار ليصل إلى ١,٧ مليار دولار ، وارتفاع العوائد المدفوعة بنحو ٠,١ مليار دولار لتصل إلى نحو ٠,٦ مليار دولار.

و في عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ واصلت مدفوعات خدمة الدين انخفاضها حيث انخفضت بمقدار ٧٥,١ مليون دولار لتصل إلي نحو ٢,٩ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ . ويرجع هذا إلى انخفاض المسدد من الأقساط بمقدار ١٧٦,٧ مليون دولار ليصل إلى ٢,١ مليار دولار ، وارتفاع العوائد المدفوعة بنحو ١٠١,٦ مليون دولار لتصل إلى نحو ٠,٨ مليار دولار.

و في عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ارتفعت أعباء خدمة الدين الخارجي (متوسط وطويل الأجل) ، بمقدار ٤٤٩,١ مليون دولار لتصل إلى نحو ٣,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بالسنة المالية السابقة . ويرجع هذا إلى ارتفاع المسدد من

(١) البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، سنوات ٢٠١٠/٢٠٠٥.

الأقساط بمقدار ٥٠٨,٤ مليون دولار ليصل إلى ٢,٣ مليار دولار، وانخفاض العوائد المدفوعة بنحو ٥٩,٣ مليون دولار لتصل إلى نحو ٧٠٦,٥ مليار دولار.

ثم انخفضت مرة أخرى في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، فقد انخفضت جملة مدفوعات خدمة الدين بمقدار ٥٠٩,٣ مليون دولار لتصل إلى نحو ٢,٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بالسنة المالية السابقة. ويرجع هذا إلى انخفاض المسدد من الأقساط بمقدار ٤١٦,٤ مليون دولار ليصل إلى ٢,٠ مليار دولار، وتراجع العوائد المدفوعة بنحو ٩٢,٩ مليون دولار لتصل إلى نحو ٦٤٩,٣ مليون دولار.

و اما فيما يتعلق بنسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠/٢٠٠٩ فقد كان في تحسن ملحوظ، حيث بلغ نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢٧,٦% في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وظلت هذه النسبة تنخفض حتى بلغت ١٥,٩% في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

و أما نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى إجمالي الدين و إلي صافي الاحتياطات الدولية في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ فقد بلغت ٥,٥% و ٧,١% علي التوالي ثم انخفضت هذه النسبة في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ لتصبح ٤,٨% و ٥,١% علي التوالي، ثم ارتفعت هذه النسبة في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتصبح ٧,٤% و ٧,٣% علي التوالي، وفي عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغت هذه النسبة ٨,٨%، و ٨,٤% علي التوالي.

المبحث الثالث

إدارة الدين الخارجي خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٠

ارتفع رصيد الدين الخارجي القائم (العام والخاص) وبكافة آجاله مقوما بالدولار الأمريكي في عام ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ١,٢ مليار دولار حيث بلغ ٣٤,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١١ ، مقارنة برصيده في نهاية يونيو ٢٠١٠ ؛ ويأتي هذا الارتفاع في رصيد الدين كمحصلة للآتي :^(١)

ارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بما يعادل ٢,٤ مليار دولار.

تراجع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة في الأسواق العالمية نتيجة لشراء كيانات مقيمة لجزء منها بما قيمته ٢٤٢,٠ مليون دولار.
تحقق صافي سداد للقروض والتسهيلات بنحو ١,٠ مليار دولار.

وفي عام ٢٠١١/٢٠١٢ تراجع رصيد الدين الخارجي القائم (العام والخاص) بكافة آجاله مقوما بالدولار الأمريكي بنحو ٥٢١,٢ مليون دولار ليبلغ نحو ٣٤,٤ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٢ ، (مقابل نحو ٣٤,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١١) . ويأتي هذا الانخفاض كمحصلة للآتي :^(٢)

انخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بما يعادل ١٦٥١,٤ مليون دولار.

تحقق صافي استخدام القروض والتسهيلات والودائع بكافة آجاله بنحو ١٠٤٦,٢ مليون دولار.

ارتفاع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة في الأسواق العالمية بما قيمته ٨٤,٠ مليون دولار.

وفي عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ارتفع إجمالي الدين الخارجي (العام والخاص) بكافة آجاله بنحو ٢,٨ مليار دولار ليبلغ ٤٦,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٤ ، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة صافي الاستخدام من القروض والتسهيلات والسندات ليرتفع

(١) البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، سنوات ٢٠١٨/٢٠١٠ .

(٢) البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، سنوات ٢٠١٨/٢٠١٠ .

رصيد الدين بنحو ٢,٤ مليار دولار، وارتفع سعر صرف معظم العملات مقابل الدولار وهو ما ترتب عليه زيادة رصيد الدين بنحو ٤٧١,٧ مليون دولار.

و ظل الدين الخارجي يرتفع حتي وصل إلي ٩٢,٦ مليار دولار في نهاية يونيه ٢٠١٨ ليسجل ارتفاعاً بنحو ١٣,٦ مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع لزيادة كل من صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ١٣,٢ مليار دولار وأسعار صرف معظم العملات المقترض بها اما الدولار الأمريكي بنحو ٠.٤ مليار دولار.

وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجي (متوسط وطويل الأجل) ، فقد ارتفعت جملة مدفوعات خدمة الدين بنحو ١٥٨,٤ مليون دولار لتصل إلى نحو ٢,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بالسنة المالية السابقة، ويرجع هذا إلى ارتفاع المسدد من الأقساط بمقدار ١٧٤,٧ مليون دولار ليصل إلى ٢,١ مليار دولار ، وانخفاض العوائد المدفوعة بنحو ١٦,٣ مليون دولار لتصل إلى نحو ٦٣٦,٢ مليون دولار.

و قد بلغت المديونية الخارجية للقطاع العام (ديون رسمية) نحو ٣٣,٠ مليار دولار وهي تمثل الغالبية العظمى بنسبة ٩٤,٥% من إجمالي الدين الخارجي ، بينما اقتصرت مديونية القطاع الخاص على نحو ١,٩ مليار دولار بنسبة ٥,٥% من الإجمالي في نهاية يونيو ٢٠١١ .

ونورد فيما يلي توزيع الدين الخارجي حسب :^(١)

آجال الاستحقاق .

أهم الدول والجهات الدائنة .

١- الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق :

يتضح من تحليل المديونية الخارجية وفقاً لآجال الاستحقاق ، أن الديون متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير مضمونة) تمثل ٩٢,١% من إجمالي الدين الخارجي ، حيث بلغت نحو ٣٢,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١١ (٣١,٦ مليار دولار ديون طويلة الأجل ، و ٤٩٤,٠ مليون دولار ديون متوسطة الأجل) . ومثلت الديون قصيرة الأجل ٧,٩% أي نحو ٢,٨ مليار دولار من إجمالي الدين الخارجي .

(١) البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، سنوات ٢٠١٠/٢٠١٨ .

ويستحق من المديونية متوسطة وطويلة الأجل نحو ١٧,٥ مليار دولار (تمثل ٥٠,١% من إجمالي الدين) للدول أعضاء نادي باريس (عبارة عن قروض ثنائية معاد أو غير معاد جدولتها) بالإضافة إلى تسهيلات المشترين والموردين ، في حين بلغت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء في نادي باريس نحو ١,٠ مليار دولار (بنسبة ٢,٩%) في نهاية يونيو ٢٠١١ .

و في عام ٢٠١٢/٢٠١١ انخفضت الديون متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير مضمونة) حيث بلغت نحو ٣١,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٢ بما يمثل ٩١,٥% من إجمالي الدين الخارجي (منها ٣٠,٣ مليار دولار ديون طويلة الأجل ، و١,٢ مليار دولار ديون متوسطة الأجل) ، في حين مثلت الديون قصيرة الأجل ٨,٥% من إجمالي الدين الخارجي أي نحو ٢,٩ مليار دولار .

ويستحق من المديونية متوسطة وطويلة الأجل نحو ١٥,٣ مليار دولار (تمثل ٤٤,٦% من إجمالي الدين) للدول أعضاء نادي باريس (عبارة عن قروض ثنائية معاد أو غير معاد جدولتها) بالإضافة إلى تسهيلات المشترين والموردين ، في حين بلغت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء في نادي باريس نحو ١,١ مليار دولار (بنسبة ٣,٢% من إجمالي الدين) في نهاية يونيو ٢٠١٢ .

و في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ارتفعت الديون متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير مضمونة) حيث بلغت نحو ٣٦,٢ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٢ بما يمثل ٨٣,٧% من إجمالي الدين الخارجي (منها ٣٠,٩ مليار دولار ديون طويلة الأجل ، و٥,٣ مليار دولار ديون متوسطة الأجل) . في حين مثلت الديون قصيرة الأجل ١٦,٣% من إجمالي الدين الخارجي أي نحو ٧,٠ مليار دولار .

ويستحق من المديونية متوسطة وطويلة الأجل نحو ١٣,٦ مليار دولار (تمثل ٣١,٦% من إجمالي الدين) للدول أعضاء نادي باريس (عبارة عن قروض ثنائية معاد أو غير معاد جدولتها) بالإضافة إلى تسهيلات المشترين والموردين ، في حين بلغت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء في نادي باريس نحو ٢,٤ مليار دولار (بنسبة ٥,٥% من إجمالي الدين) في نهاية يونيو ٢٠١٣ .

و ظلت الديون متوسطة وطويلة الأجل ترتفع حتي بلغت ٨٠,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨ مثلت ٨٦,٧% من إجمالي الدين العام الخارجي .

كما بلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية في نهاية يونيو ٢٠١١ نحو ١٠,٨ مليار دولار (بما يمثل ٣٠,٩% من إجمالي رصيد الدين) (يستحق ٩٩,١% منها على القطاع العام) ، ثم ارتفعت في عام ٢٠١٢/٢٠١١ حيث بلغت المديونية

المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية فى نهاية يونيو ٢٠١٢ نحو ١١,١ مليار دولار (بما يمثل ٣٢,٢% من إجمالي رصيد الدين يستحق ٩٩,٥% منها على القطاع العام) ، و ظلت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية ترتفع ٢٨,٤ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٨ .

أما بالنسبة لرصيد الدين قصير الأجل (٧,٩% من الإجمالي) فقد انخفض بمعدل ٦,٧% ليبلغ نحو ٢,٨ مليار دولار، (٦٥,٦% منه يستحق على القطاع الخاص) . وجاء ذلك محصلة لانخفاض ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل بمعدل ٢٨,٥% لتبلغ ٩٧٢,٧ مليون دولار ، مع زيادة التسهيلات التجارية قصيرة الأجل بمعدل ١١,٩% لتصل إلى ١,٨ مليار دولار. ثم ارتفع فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل ٥,٢% ليبلغ نحو ٢,٩ مليار دولار ، (٥٤,٩% منه يستحق على القطاع الخاص) ، وجاء ذلك محصلة لزيادة التسهيلات التجارية قصيرة الأجل بمعدل ١١,٤% لتصل إلى ٢,٠ مليار دولار ، وانخفاض ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل بمعدل ٦,١% لتبلغ ٩١٣,٧ مليون دولار . ثم ارتفعت مرة اخرى فى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ لتصل إلى ٧,٠ مليار دولار ، بنسبة ١٦,٣% من إجمالي الدين الخارجي ، ثم انخفض رصيد الدين قصير الأجل فى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بمعدل ٤٨,٢% ليصل إلى نحو ٣,٧ مليار دولار ، وذلك محصلة لكل من تراجع الودائع قصيرة الأجل لغير المقيمين بمقدار ٣,٩ مليار دولار لتبلغ نحو ١,٤ مليار دولار ، وارتفاع التسهيلات التجارية قصيرة الأجل بنحو ٥٠٥,٨ مليون دولار بمعدل ٢٨,٩% لتصل إلى نحو ٢,٣ مليار دولار. وظل الدين قصير الأجل يتذبذب تارة يرتفع وتارة ينخفض حتى بلغ ١٢,٣ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٨ .

٢- الدين الخارجي حسب الدول والجهات الدائنة :

ويتضح أيضا من توزيع الدين الخارجي وفقا للدول والجهات الدائنة أن ٤٢,٩% من إجمالي رصيد الدين يستحق لأهم أربع دول أعضاء فى نادي باريس هي اليابان (١٢,٢%) ، وألمانيا (١١,٠%) ، وفرنسا (١٠,٧%) ، والولايات المتحدة الأمريكية (٩,٠%) . أما مجموعة الدول العربية فيمثل المستحق لها ٤,٦% ، ويأتي فى مقدمتها الكويت (٢,٣%) ، السعودية (٠,٩%) ، والإمارات (٠,٥%) ، وظل الدين العام الخارجي فى تزايد حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ حيث بلغ المستحق للمؤسسات الدولية و الإقليمية ٢٨,٤ مليار دولار ونحو ١٤,٣ مليار دولار رصيد السندات و الصكوك المصدرة فى الخارج حيازة أجنبى ونحو ١٤,٧ مليار دولار تستحق لأهم خمسة دول أعضاء فى نادي باريس و هم الولايات المتحدة الأمريكية (١,٦%) وفرنسا (٢,٢%) و اليابان (٢,٥%) و المملكة المتحدة (٢%) و ألمانيا (٧,٧%) فى حين يستحق للصين ٥,١ مليار دولار بنحو (٥,٥%) من إجمالي الدين العام الخارجي .

الملخص والخاتمة

تناول هذا البحث إدارة الدين العام الخارجي بالتطبيق علي مصر في الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ / ٢٠١٧/٢٠١٨ وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلي فصلين , الفصل الاول يتناول الملامح العامة لمشكلة الدين العام الخارجي , وقد قمت بتقسيمه إلي مبحثين , المبحث الأول يتناول ماهية القروض الخارجية من حيث بيان مفهوم الدين الخارجي , ومفهوم استدامة الدين العام الخارجي , ومناهج قياس استدامة الدين العام الخارجي , وأنواع القروض الخارجية.

وأما المبحث الثاني فقد تناول أسباب الدين العام الخارجي والآثار المترتبة عليه , حيث تناول هذا المبحث أسباب الدين العام الخارجي والآثار المترتبة عليه , وجدولة الدين العام الخارجي .

وأما الفصل الثاني فقد تناول تطور الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠١٨ .

ولقد توصلت بعد دراستي لهذه البحث إلي النتائج والتوصيات الآتية:-

أولاً: النتائج

١- يحدث ارتفاع حجم الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها آثاراً سلبية علي العجز في ميزان المدفوعات , وعلي الانتقال الصافي للموارد الأجنبية , وعلي القدرة الذاتية علي الاستيراد , وعلي معدلات نمو التجارة الدولية , وعلي معدل الادخار المحلي , وعلي مستوي الاحتياطات الدولية , وعلي التضخم بالبلاد المدينة .

٢- إن الدول عندما تعلم بإمكانية لجوؤها إلي صندوق النقد الدولي , فإن ذلك يضعف الحافز لديها علي اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب للحيلولة دون وقوع الازمة .

٣- إن الذهاب إلي نادي باريس ليس بالأمر اليسير ؛ لذلك فإن الدول الراغبة في إعادة جدولة ديونها يلزمها أن تقوم بالموافقة علي العديد من الشروط الصعبة التي يتم الاتفاق عليها في عملية إعادة الجدولة , لهذا فلا يجب الدخول في هذه العملية إلا في حالات الضرورة الفعلية .

٤- يؤدي الدين العام الخارجي إلي التأثير السلبي علي الادخار المحلي , وكذلك يؤثر سلباً علي ميزان المدفوعات فيزيد العجز من هذا الميزان .

٥- وجود خلل فى سياسات الإصلاح الاقتصادي و المتعلقة بإدارة الدين العام الخارجي من حيث أوجه الإنفاق و مصادر التمويل لهذا الدين .

ثانياً : التوصيات

١- تنمية و تهيئة البنية الأساسية فى أسواق المال المحلية فى مصر قبل إتاحة الفرصة للتمويل الخارجي للدخول إليها , و يكون ذلك من خلال توفير البيانات الكاملة عن المؤشرات الاقتصادية للدولة التي تؤثر علي هذه الأسواق , و أن تكون بيانات حقيقية , و يتم تحديثها بصورة دورية و بمنتهى الشفافية , كذلك توفير و دعم الخبرات المتخصصة فى مجال الاستثمار فى الأوراق المالية و البورصة و تحليل المخاطر , و أن يكون هناك تعامل بين هذه الخبرات و و اضعي السياسة المالية و النقدية .

٢- ينبغي ان تتمتع إدارة الاقتصاد الوطني بالشفافية و التخلي عن الفساد و المحسوبية و سوء الإدارة الذي يوجه الموارد المالية لغير مستحقيها و الاستثمارات غير المنتجة الذي يحضها العديد من مخاطر الائتمان .

٣- العمل علي زيادة كفاءة الإنفاق العام عن طريق تطبيق موازنة البرامج و الأداء فى الاقتصاد المصري بشكل موسع , حيث أن ذلك يوفر كفاءة الأداء و بالتالي نصل إلي ترشيد الإنفاق العام , و تحقيق العائد من النفقة العامة : مما يحد من ظهور عجز الموازنة العامة للدولة ؛ و بالتالي عدم الاحتياج إلي الاقتراض العام .

٤- ربط التمويل الخارجي بمجموعة متكاملة من المنح و المساعدات و القروض الميسرة , وذلك بهدف تخفيض أعباء الدين العام الخارجي , و يتم تمويل تكاليف المشروعات المحلية بأقل تكلفة ممكنة . كما يجب أن يتم ربط كل قرض بالمشروعات التي عقد القرض من أجلها ؛ و ذلك لمعرفة مدى إمكانية هذه المشروعات علي تحمل أعباء التمويل الخاصة بها .

٥- تخفيض أعباء خدمة الدين العام الخارجي ؛ عن طريق البحث عن أقل المصادر التمويلية تكلفة , و قد يكون من المناسب تنشيط سوق الأوراق المالية التي تتعامل فى السندات و الأذون الحكومية .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

الكتب و المراجع العامة فى الاقتصاد و المالية العامة

- ١- .سعيد النجار ، « المشاكل الاقتصادية الدولية الرئيسية و انعكاساتها علي الاقتصاد العربي » ، دار الرازي ، ١٩٩٠
- ٢- .سلطان أبو على ، مذكرات فى اقتصاديات المالية العامة ، الزقازيق ، يناير ٢٠٠٠ .
- ٣- .ادم مهدي أحمد ، « مفاهيم المالية العامة » ، بدون ناشر ، ١٩٩٠ .
- ٤- .حسين السيد حسين محمد القاضي ، « إدارة الدين العام الخارجي - دراسة مقارنة » ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ .
- ٥- .د. سعيد النجار ، « تجديد النظام الاقتصادي والسياسي فى مصر » ، الجزء الثاني ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٤ .
- ٦- .رمزي زكي ، « أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨
- ٧- .رمزي زكي ، « الديون و التنمية - القروض الخارجية و آثارها علي البلاد العربية » ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، أغسطس .
- ٨- .رياض صالح أبو العطا ، « ديون العالم الثالث علي ضوء أحكام القانون الدولي » ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣
- ٩- .زينب حسين عوض الله و مجدي محمود شهاب ، « الاقتصاد السياسي » ، مركز الكتاب المدعم ، ٢٠٠١ .
- ١٠- .سيد البواب ، « تخفيف عبء الديون الخارجية الرسمية و جدولتها - نادي باريس : الإمكانيات و الحدود » ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ ، ص ٣ .
- ١١- .العربية ، الطبعة الأولى ، اسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، ١٩٩٨ .
- ١٢- .علي لطفى ، « اقتصاديات المالية العامة » ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ١٣- .مجدي محمود شهاب ، « الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية - بالتطبيق علي البلدان .

الرسائل العلمية :-

١. إيمان محمد شريف محمد طاهر عليش ، "نحو نموذج لقياس استدامة الدين الخارجي - دراسة مقارنة بين مصر و الدول النامية " ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨ .
٢. حسام الدين محمد عبد القادر ، « البعد السياسي و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لعبء الدين العام بالتطبيق علي مصر ١٩٩٠- ٢٠٠٢ » ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .
٣. علي طالب شهاب ، « أهم التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة و انعكاسها علي التنمية العربية » ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة و الاقتصاد - جامعة البصرة ، ٢٠٠٠ .
٤. علي محمد محمود الشبلي ، « كفاءة استخدام الدين الخارجي في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٨) » ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ .
٥. لمياء فاروق مهدي ، « أزمات المديونية الدولية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر » ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥ .

الأبحاث و المقالات و الندوات :-

١. خضير حسن خضير ، « أزمة الديون الخارجية في الدول العربية و الأفريقية » ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٢ .
٢. رمزي زكي ، قضايا مزعجه ، مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة و القاهرة ، مكتبة مديولي ، ١٩٩٣ .
٣. عبد العاطي السيد البهواشي ، « تطور ديون مصر الخارجية و مؤشراتنا » ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع ، مجلة ربع سنوية ، العدد ٦ ، ٤ أكتوبر ١٩٨٦ .

التقارير :-

- البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية، أعداد متنوعة ، سنوات ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٧/٢٠١٨ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

Books :

1. A.P.Thirlwall."Inflation Saving and Growth in Developing Countries".5th Ed.London .Macmillan .co.Ltd.1994.
2. Alexis Rieffel. " The Role of The Paris Club in Managing Debt Problems" .Essays in International Finance. No. 161. princetonl University. Dec.1985.
3. Anisor Raman." Foreien Capital and Domestic Savings:A Test of HeavelMo s with Cross- Countries Data" . Review of Economics and Statistics Vol.50 February
4. Garcia Marci co and Roberto Rigobon "A Risk Management approach to Emerging markets Sovereign Debet sustainability, with an Application to Brazilian Data " MiIT press.
5. Marko Milivozevie."The Debt Rwschedling Process".New York.Martin Press.1985.P43..
6. Richard Feinberg. The Bretton Woods Agencies And Sub-Saharan Africa in The 1990
7. Paper :
8. Philip pe and Boileau the choice Between External And Domestic Debt in Finance Budget Deficits .IM f working paper. May 2002 . p4.

Reports:

1. Aart Kraay and Jauine Venture. " Current Accounts in Debtore and Creditor Countries " .World Bank.Washington D.C. 1997.
2. Charles Wyplosz ."Debt sustainability Assessment :The IMF Aooroach and Alternatives".HEI ep . No.03/2007.p 1-35.
3. Global Development Finance.Harnessing Cyclical Gains for Development .Imf Summary and Country Tables .
4. Global Development Finance.Harnessing Cyclical Gains for Development .Imf . Summary and Country Tables 2004
5. IMF CountryReport .Egypt .no op .cit . 06 /253 July 2006 ()
6. IMF.Policy Development and Review DePartment. "Assessing sustainability" May .28.2002.
7. Michael G.Kuhn and Jorce P.Guzman."Multilateral Official Debt Rescheduling :Recent Experience ". World Economice and Financial Surveys .Imf. Washington D.C. Nov .1999

Foreign Debt Management Applied Study for Egypt During the Period of 2000/2001- 2017/2018 Prepared by

Dr. Haitham Essa Elewa Zahran

Abstract

This research addresses the foreign debt management and its application to Egypt during the period of 2000/2001 – 2017/2018. I divided this research into two chapters: First: It addresses the general features of the foreign debt issue and is divided into two parts: 1: Definition of the foreign loans in terms of the concept of the foreign debt, concept of the foreign debt sustainability and its measurement methodologies and types of foreign loans. 2: It addresses the reasons for the foreign debt, its impacts and scheduling.

The second chapter addresses the development of the foreign debt in Egypt starting from 2001 to 2018.

Keywords

Foreign Debt Concept:

“It is the debt paid to official foreign lenders in foreign currency or through barter deals of commodities or services. Its original or extended payment period shall not be less than one year. They shall be deemed an obligation on a corporate body in the country in debt or guaranteed thereby”.

Foreign Debt Sustainability

“It is the situation whereby the borrower shall be capable of the sustainability of its debt without prejudice to the stability between the spending and income in the future”.

Gap of the Local Resources

It is the gap between the investment rate to be realized for reaching the target growth rate and the local saving rate in certain economic, social and political conditions. In case, the local resources are too small for reaching the required investment rate, the country may resort to foreign loans.

Fluctuating Elements

They are the changes which may impact the capacity of the national economy for fulfilling its foreign obligations through foreign currencies which are unstable rendering any forecasts thereof quite uncontrollable due to foreign elements beyond control in the short term.

Compensatory Elements

They are different sources of foreign currency which the national economy may resort to in the short term for enhancing and fostering its capacities for fulfilling its foreign obligations in case, there is an emergency shortage in foreign currencies in the country, provided their repayment by the latter in case, these conditions are not existing.